دور منظمات المجتمع المدني فى تمكين المرأة المصرية وتحقيق التنمية المستدامة

بحث مقدم الى مؤتمر

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة
"رؤية مصر ٢٠٢٠ـ٢٠٣٠ "

٦ـ٧ مايو ٢٠٢٢ م
كلية الحقوق- جامعة المنصورة

إعداد

أ.د/ صلاح محمد زين الدين
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسى والمالية العامة
كلية الحقوق – جامعة طنطا، مصر

ملخص البحث

يستهدف البحث دراسة دور منظمات المجتمع المدنى فى تمكين المرأة لأداء دورها في التنمية المستدامة، ذلك لأن المرأة من أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ولتحقيق لهدف المنشود قمنا بعمل تأصيل نظرى لمفاهيم المجتمع المدنى والتنمية المستدامة وتمكين المرأة،، حيث نتناول بالعرض والتحليل ماهية منظمات المجتمع المدنى ودورها التمموى. تطبيق استراتيجيات للتنمية البديلة منذ الثمانينيات، ثم نعرض استراتيجية التنمية المستدامة واستراتيجية التنمية البشرية، ثم نشرح مفهوم تمكين المرأة وأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ونماول البحث تحليل مفهوم الدور الاقتصادي للمرأة وأهميته للتنمية المستدامة، من الناحية الاقتصادية وقضية اشتغال النساء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأيضا الاطار القانونى لتمكين المرأة ومشاركتها فى تحقيق التنمية المستدامة، بتوضيح دور الدستور والاتفاقيات الدولية فى تمكين المرأة، وعملية اصدار قوانين لتمكين المرأة وحمايتها في مصر، وكذلك الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، ثم نشرح ونحلل مجالات تمكين المرأة ودورها فى التنمية المستدامة.

ويعرض البحث الاطار المؤسسى لتمكين المرأة ومشاركتها فى تحقيق التنمية المستدامة والمؤسسات.

الوطنية المنوط بها تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاطار المؤسسى لتمكين المرأة اقتصاديا وأهم القيود والعوائق أمام تمكين المرأة.

افتتاحية:

موضوع هذا البحث يتناول دور منظمات المجتمع المدنى فى تمكين المرأة ودورها في التنمية المستدامة. ومن الناحية المعرفية ينطلق البحث من أن المرأة تعد أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والسعي من أجل بيئة نظيفة خالية من التلوث البيئى، ولايقل دورها عن دور الرجل في إيجاد حلول لتحديات تغير المناخ ودعم الجهود من أجل مستقبل مستدام.

وترجع أهمية البحث الى أنه يبرز قضية المساواة بين الرجل والمرأة، فما زالت توجد فجوات تعتري المساواة بين الجنسين. كما يوضح البحث أيضا قدرات وخبرات وتجارب منظمات المجتمع المدنى فى مصر أن تؤدى الواجب المنوط بها فى تمكين المرأة والتنمية المستدامة.

تساؤلات البحث: مبدئيا يطرح البحث عدة تساؤلات، ونختار منها:

- ما دور منظمات المجتمع المدنى فى تمكين المرأة وابراز فى دورها فى التنمية المستدامة ؟
- ما مفهوم تمكين ومشاركة المرأة في التنمية المستدامة ؟
- ما مدى مساهمة المرأة في قوة العمل ؟
- ما مقدار مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدنى ؟

كيف تحل قضية تعليم المرأة ومسألة أميتها، وتتوقف جرائم عنف المرأة ضد الرجل، وهو المسكوت عنه فى ظل العولمة ؟

ما تأثير الوعي الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف وأنماط سلوكية على مشاركة المرأة، ففى مناطق معينة، المرأة هى حاملة تراث بدوى للثأر، ينساب فى ارضاع أطفالها ؟.

وهدف البحث عرض وتحليل الجوانب المعرفية والعملية التى تصاحب عمليات تمكين المرأة واثبات قدرتها على القيام بدور فعال لتحقيق الأجندة الدولية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. ونسعى بذلك الى توصيح أهمية دور المرأة المصرية فى التنمية المستدامة من خلال منظمات المجتمع المدنى. فالمرأة تعد إحدى أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ولايقل دورها عن دور الرجل في إيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة، ودعم الجهود من أجل مستقبل مستدام، ودور المراة لا يمكن التقليل من شأنه في العديد من دول العالم.

ومن هذا المنطلق فان منهجية البحث تستخدم المنهج الوصفى والمنهج التحليلى القانونى والاقتصادى، مع الاستعانة بالمنهج المقارن.

ونهتم فى البحث بتحليل دور منظمات المجتمع المدنى فى التنمية المستدامة ومشاركة المرأة فيها.

فقد نشأت منظمات المجتمع المدني فى مصر قبل أكثر مائتى عام فى شكل الجمعيات الأهلية والخيرية مثل جمعية المساواة والمقاصد الحميدة، والتى نشطت فى مجالات الصحة والتعليم بصفة خاصة. ولعل التراكم المعرفى لهذه المنظمات يؤهلها أن تؤدى دورها بجدارة فى التنمية المستدامة وتمكين المرأة.

وبصفة عامة يشمل المجتمع المدني الأفراد والمجموعات الناشطون في الحقل العام، المنخرطون في عمل الجمعيات والنقابات والاتحادات والقوى المهنية والسياسية، والمنحدّرون من فئات وطبقات مختلفة، والذين استطاعوا تنظيم أنفسهم

على نحو مشترك مقيمين أشكالاً من التضامن بينهم، في ظل ما وفرّته الدولة المدنية، باعتبار نشاطهم عابر للطوائف والإثنيات والأديان والمذاهب والأيدولوجيات والاتجاهات السياسية والانتماء لعشائر أو قبائل.

وتتميز منظمات المجتمع المدني بامتلاك علاقات شبكية تقوم بين أفرادها من جهة وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتراضي والتفاهىم وضمان الحقوق والواجبات والمسؤوليات. فهى مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح ولها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو خيرية.

وتقوم منظمات المجتمع المدني على هيكل تنظيمي وادارى، يعمل أعضاؤه من خلاله بديمقراطيّة لتحقيق المصلحة بين السُلطات العامّة والمُواطنين، إذ تكون جميع أنشطتها أنشطة تطوعيّة جماعية يمارسها الأعضاء؛ بهدف تحقيق المصالح والقيم المشتركة بين الدولة ومواطنيها. وبما أنّ جميع أنشطتها تطوعيّة؛ فهي تُعدُ منظمات غير حكوميّة وغير ربحيّة؛ أعضاؤها مكونين من مجموعة من الأفراد المُنفصلين عن الدولة وسوق العمل، والمُهتمين بالمجال الاجتماعي. وبذلك تساعد منظمات المجتمع المدني على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإيجاد حلول مبتكرة للقضايا التي يواجهها من فقر وبطالة وغيرها.

من جهة أخرى يركز البحث على دور المرأة فى التنمية المستدامة. فالمرأة هي نبع الحياة ونواة المجتمع وكل تطوير أو تغيير لسلوكيات المرأة ينعكس ايجابيا على سلوكيات الأسرة والمجتمع. ودور المرأة كان قد تم التقليل من شأنه في العديد من دول العالم، أما الآن فقد أقر المجتمع الدولي بأنه يجب أن تكون هناك مساواة بين الجنسين

وتمكين للمرأة. لقد كان نضالا قويا لأن حقوق الإنسان هي حقوق الإنسان للمرأة مثل الرجل، ولايوجد سبب للتمايز بين الجنسين من الناحية القانونية. وباعتماد الدول أهداف التنمية المستدامة الجديدة السبعة عشر لعام ٢٠٣٠، ركز الهدف الخامس منها على "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وباعتماد الدول أعضاء الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يقر العالم مرة أخرى بأهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة. فلا تنمية مستدامة دون مساواة كاملة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز، ولا استدامة بيئية دون دور فاعل للنساء كرائدات للتغيير.

وقد اثبتت برامج التنمية المنبثقة عن الأمم المتحدة أن التنمية لن تكون فعالة أو مستدامة إن لم تؤخذ مشاركة المرأة فيها بعين الاعتبار، وقد تبنت العديد من برامج التنمية فى المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية قضية إدماج المرأة في التنمية. كما أولت منظمات المجتمع المدني اهتماما كبيرا بقضايا المرأة، وأتاحت لها الفرصة للمشاركة باعتبارها فرد ينتمي للمجتمع، وأصبح للمرأة دورا في منظمات المجتمع المدني من حيث عضويتها في هذه التنظيمات وتولى المراكز القيادية فيها.

وفى هذا الصدد يشير مفهوم تمكين المرأة إلى تطوير مشاركة المرأة وتنمية قدراتها ووعيها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف جوانب الحياة. ويتيح لها كافة القدرات والامكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها، ومن ثم الاسهام الحر والواعي في التنمية المستدامة وبناء المجتمع الديموقراطى الحر. حيث يهتم مفهوم التمكين بالمرأة كعنصر فعال في التنمية المستدامة، والقضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة، ويجب أن يتضمن امتلاك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تمكنهن من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن

المعيشية والمادية على نحو متواصل، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس كل جوانب حياتهن

ان تمكين المرأة يتضمن امتلاك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتمكينهن من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس كل جوانب حياتهن.

وتكتسب دراسة التنمية البشرية المستدامة أهمية كبيرة على الصعيد العالمي، وظهر ذلك جلياً منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين عندما اصدر برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP تقريره الأول حول التنمية البشرية في العالم عام ١٩٩٠ بناء على توصية من أمارتيا سن Amartia Sun عالم الاقتصاد الحاصل على جائزة نوبل.(١) وتم إيجاد مقاييس متنوعة بحسب جوانب الحياة البشرية توضح مدى تقدم المجتمعات في مجال التنمية البشرية ومنها موضوعة التمكين وتوسيع القدرات البشرية لما لها من اهمية في ايجاد تنمية بشرية حقيقية. ولقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP شعبة خاصة للمرأة في التنمية تعزز إجراءً ملموساً لضمان مشاركة المرأة في مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأقرت ورقة الأمم المتحدة "استراتيجية التنمية الدولية للعقد الثالث للأمم المتحدة الإنمائية" التي صدرت في عام ١٩٨٠، وتحفز النساء ليكون لهن دوراً نشطاً في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات من برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة،

(١) أمارتيا سن Amartia Sen عالم اقتصاد أمريكى من أصل هندى، وأشهر مؤلفاته "التنمية حرية" حصل به على جائزة نوبل فى الاقتصاد.

فعلى المرأة أن تدخل مهن التصنيع والأغذية والزراعة والتعليم والتكنولوجيا والتنمية الاجتماعية، باختصار تساهم فى اقامة التنمية المستدامة.

وللتنمية البشرية جانبان: الأول، بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات. والثاني، انتفاع الناس من قدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج والنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة . لذا فأن الدخل ليس الا واحداً من الخيارات وان الزيادة السنوية في الناتج القومي هي شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنها ليست شرطاً كافياً، والمهم أن تخدم التنمية الناس.

ورغم كل الجهود الدولية المبذولة من أجل الغاء التمييز ضد المرأة كالمؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة واصدار الوثائق والاتفاقيات الدولية التي تنتصر لحقوق الانسان والمرأة، كالاعلان العالمي لحقوق الانسان، ولائحة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الا أن المرأة لاتزال تعاني التمييز والعنف في أماكن عديدة من العالم.

تتكون الدراسة من أربعة مباحث:

المبحث الأول: موضوعه تأصيل نظرى لمفاهيم المجتمع المدنى والتنمية المستدامة وتمكين المرأة، حيث نتناول بالعرض والتحليل ماهية منظمات المجتمع المدنى ودورها التمموى. تطبيق استراتيجيات للتنمية البديلة منذ الثمانينيات، ثم نعرض استراتيجية التنمية المستدامة واستراتيجية التنمية البشرية، ثم نشرح مفهوم تمكين المرأة وأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المبحث الثانى: نقوم فيه بتحليل مفهوم الدور الاقتصادي للمرأة وأهميته للتنمية المستدامة، من الناحية الاقتصادية وقضية اشتغال النساء في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المبحث الثالث: يتناول الاطار القانونى لتمكين المرأة ومشاركتها فى تحقيق التنمية المستدامة، فنشرح دور الدستور والاتفاقيات الدولية فى تمكين المرأة، وعملية اصدار قوانين لتمكين المرأة وحمايتها في مصر، وكذلك الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، ثم نشرح ونحلل مجالات تمكين المرأة ودورها فى التنمية المستدامة.

المبحث الرابع: والأخير نعرض فيه ونحلل الاطار المؤسسى لتمكين المرأة ومشاركتها فى تحقيق التنمية المستدامة والمؤسسات الوطنية المنوط بها تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ثم نشرح الاطار المؤسسى لتمكين المرأة اقتصاديا وأهم القيود والعوائق أمام تمكين المرأة.

المبحث الأول

تأصيل نظرى لمفاهيم المجتمع المدنى والتنمية المستدامة وتمكين المرأة

المطلب الأول: ماهية منظمات المجتمع المدنى ودورها التنموى

مصطلح المجتمع المدنى يدل على كل ما هو خارج ومخالف للمجتمع الرسمى أى خارج المؤسسات الحكومية. وأصبح المصطلح جارياً على السنة رواد الفكر الاجتماعى والسياسى ودعاة الديمقراطية فى العديد من الدول سواء الغنية أو الفقيرة، وربما يعود ذلك الى زيادة الوعى بحقوق الإنسان والدعوة الى الحفاظ عليها، ورغبة المواطنين فى ممارسة نوع من الرقابة على الحكومات.

ان العمل على تقوية منظمات المجتمع المدنى ليس بالضرورة إضعاف السلطة الحاكمة بل وجوده ضرورى من أجل تحقيق المشاركة المجتمعية والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وقد ظهر مفهوم المجتمع المدني في ثقافة الأنجلو ساكسون فى عصر الرينيسانس وتحرر المجتمع البرجوازى الجديد بعد الثورة الصناعية الأولى من براثن الاقطاع الأوربى وتحالفه مع الكنيسة. وكانت الحرية السياسية والاجتماعية أهم سمات النظام الليبرالى منذ نشأته وحتى اليوم، لذا ظهرت منظمات المجتمع المدنى لتعبر عن حق الشعوب فى المساواة والحرية والديمقراطية. ويزيد الاهتمام بنشاط منظمات االمجتمع المدني على المستويين المحلى والدولي متمشيا مع الدعوة لتطبيق

الديموقراطيـة وحقـوق الانـسان، وأيـضا بـسبب التقـدم فـى تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات وكثافة العلاقات الدولية بفضل العولمة التى تسود قريتنا الكونية، وهى مازالت بلا عمدة، رغم محاولات الكاوبوى الأمريكى القيام بذلك الدور التاريخى، لكنه يفشل بسبب عقدة نقص حضارية فى أعماقه، والمجال متاح لأصحاب الحضارة فى الصين ومصر.

فى هذا المطلب نتناول بالعرض والتحليل مفهوم المجتمع المدني، من حيث المصطلح والمعنى، ونشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني، ثم نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني بمصر. ونعرض أسس ومعايير منظمات المجتمع المدني ومجالات نشاطها، وخصائص ووظائف وأهداف منظمات المجتمع المدنى، ونركز أيضا على العقبات القانونية والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني.

أولا: مفهوم المجتمع المدنى - المصطلح والمعنى:(١)

(١): تعريف المجتمع المدنى :

تعددت تعريفات المجتمع المدنى، وكلها متقاربة فى اظهار ملامح المصطلح. فمثلا يعرف المجتمع المدنى بأنه "مجموعة التنظيمات التى تنشأ بالإرادة الحرة لأعضائها والتى تملأ المجال بين الأسرة والسوق والدولة، بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن مشاعر مشتركة بشكل رسمى يحترم حق الآخرين فى أن يفعلوا نفس الشىء" ويعرف البنك الدولى المجتمع المدنى بأنه "نطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التى لها وجودٌ فى الحياة العامة وتنهض بعبء

(١) مصطلح المجتمع المدنى باللغة الألمانية Zivilgesellschaft وباللغة الانجليزية Civil Society

التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو خيرية".[١]

ومن ثم يشير المصطلح إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم الجماعات المجتمعية المحلية والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والعمالية والمنظمات الخيرية والنسائية والمنظمات الدينية، والأحزاب السياسية، ومنظمات أصحاب العمل. وتعد منظمات المجتمع المدني عناصر فاعلة وقنوات هامة في تقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية.[٢]

(١) أنظر فى ذلك: سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٦.

وأيضا موقع البنك الدولى : بوابة المجتمع المدنى http://web.worldbank.org/

Bundesministerium für wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung BMZ: Zivilgesellschaft. Abgerufen am 20. September 2019.

Rupert Graf Strachwitz, Eckhard Priller, Benjamin Triebe: Handbuch Zivilgesellschaft. De Gruyter, Berlin 2020

(٢) أنظر فى ذلك:

Marlies Glasius & Mary Kaldor: "The State of Global Civil Society: Before and After September 11," in Global Civil Society. Edited by: Marlies Glasius, et. al. (Oxford: Oxford University Press, 2002, pp. 3-33.

Neera Chandhoke: "The Limits of Global Civil Society," in Global Civil Society. Edited by Marlies Glasius& et. al. (Oxford: Oxford University Press, 2002, pp.35-53.

(٢) أمارتيا سن Amartia Sen عالم اقتصاد أمريكى من أصل هندى، وأشهر مؤلفاته "التنمية حرية" حصل به على جائزة نوبل فى الاقتصاد.

(٢): نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدنى:

فى الحضارات القديمة تداول الرومان مصطلح المجتمع المدني، ثم يعود الى الظهور مع عصر التنوير الأوروبى في القرنين السابع عشر والثامن عشر. واستخدمه جون لوك فى مؤلفه رسالة التسامح سنة ١٦٨٩، ثم تلاه عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع ورواد عصر التنوير مثل هوبز، وروسو وهيجل.(١)

تعود نشأة " المفهوم" الى أوروبا، فى حقبة الرينيسانس التى مهدت لصعود البرجوازية الصناعية فى أوربا، وفرض مبادئها فى الحرية والاخاء والمساواه، على انقاض هياكل اقطاعية تحالفت مع الكنيسة، خاصة فى عصور الظلام Abendland حسب التعبير الألمانى لحقبة القرون الوسطى.(٢)

وباستقراء الفلسفة الألمانية نجد أن هيجل يفرّق بين المجتمع السياسي أى الدولة، التى تمثل الإرادة العامة، وبين المجتمع المدني، الذى يمثل الإرادة الخاصة ويعبّر عن مصالح الأفراد. وفي نقد كارل ماركس لأفكار هيغل يتعرض إلى المجتمع المدني، خصوصا في كتابه المثير والغني «الثامن عشر من برومير- لويس بونابرت»، حيث ينتقد الدولة البونابرتية، التي تلغي المجتمع المدني وتهيمن عليه. لقد اعتبر ماركس المجتمع المدني ركيزة واقعية للدولة، لكونه يمثّل العلاقات المادية للأفراد فى عملية الانتاج واستخلاص فائض القيمة باستغلال قوة العمل، والمجتمع المدني بالنسبة له مجتمع الإنتاج والاقتصاد والطبقات الاجتماعية، وهو مجال للصراع

---

(١) أنظر فى ذلك: عبد الباقى الهرماسى: المجتمع المدنى والدولة فى الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم "دراسة مقارنة" فى" المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، لبنان، ١٩ يناير ٢٠٠١، ص ٢٧٠-٢٧٥.

(٢) أنظر فى ذلك: غازى الصوارنى: تطور مفهوم المجتمع المدنى وأزمة المجتمع المدنى، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٢. ص٣٣

الطبقي، وأن تدخّل الدولة فيه يعني تجريداً له واستلاباً لفاعليته. وبهذا المعنى يرى ماركس أن المجتمع المدنى يعتبر ركيزة للدولة ونقيض لها في نفس الوقت.(١)

وبصفة عامة يمكن القول بأن الفكر السياسى الليبرالى أدمج مفهوم المجتمع المدني في إطار نظرية العقد الاجتماعي، وذلك بهدف تجنب الهيمنة الدينية على المجتمع، ويرى على عكس نظرية الحق الإلهي، أنه في إطار المجتمع وبين أفراده يتم تأسيس السلطة، بمعيار دنيوي مدني وليس إلهيا.(٢)

ثانيا: نشأة وتطور منظمات المجتمع المدنى بمصر:

عرفت مصر العمل التطوعي منذ وقت طويل بنحو مائتى عام، وتضم شبكة الجمعيات الأهلية في مصر أكثر من ٢٢٠٠٠ جمعية تمارس أنشطة متباينة في التعليم والثقافة والأعمال الخيرية والخدمية وغيرها من مناحي الحياة.(٣)

---

(١) أنظر فى ذلك: عبد الحسين شعبان، في فلسفة الدولة والمجتمع المدني – مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، ٢٠٠٩. ص ٤٠.

عزمى بشارة : المجتمع المدنى - دراسة نقدية " مع إشارة للمجتمع المدنى العربى" : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت أكتوبر ٢٠٠٠. ص ٤٥

(٢) أنظر فى ذلك:

John Burbidge & el.et: Citizen Participation and The Rise of Civil Society, New York, Pact Publications, 1998,pp.17-18

Neera Chandhoke: "The Limits of Global Civil Society," in Global Civil Society. Edited

by Marlies Glasius& et. al. (Oxford: Oxford University Press, 2002, pp.35-53, at pp.

45-47.

(٣) أنظر فى ذلك:

أحمد شكر الصبيحى: مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٨. ص ٢٠.

=

تعود بدايات ظهور المنظمات الأهلية في مصر إلى القرن التاسع عشر، حيث نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام 1821 باسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية. وبعدها توالي تأسيس الجمعيات، فهناك جمعيات ذات طابع ثقافي مثل جمعية مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية عام 1859، وجمعية المعارف عام 1868 والجمعية الجغرافية عام 1875، وهناك جمعيات ذات طابع ديني مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام 1878 وجمعية المساعي الخيرية القبطية عام 1881.(١) ازدهرت الجمعيات الأهلية في مصر وزاد عددها مع اعتراف دستور 1923 في مادته رقم (30) بحق المصريين في التجمع وتكوين جمعيات، حيث زاد عددها من 159 جمعية في الفترة ما بين عامي 1900 - 1924 إلى 633 جمعية في الفترة ما بين 1925 - 1944.

منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين بدأت حركة انتعاش جديدة في المجتمع المدني عموماً والجمعيات الأهلية خصوصاً، حيث بلغ عددها حالياً ما يقارب من ١٧٠٠٠ جمعية وتضم نحو ثلاثة ملايين عضواً تعمل في مختلف المجالات الاجتماعية. وحاليا يوجد نحو 22006 جمعية ومؤسسة أهلية في مصر.(٢)

صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية حتى يكون إطاراً دافعاً لنهضة الجمعيات الأهلية. وقد ثار حول هذا القانون جدل واسع في أوساط العاملين في

=

أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠. ص ١٢.

(١) أنظر فى ذلك: ليلى عبد الوهاب: منظمات المجتمع المدني، بدون مكان أو تاريخ النشر. ص ٢٠-٢٢.

(٢) راجع فى ذلك تصريحات رئيس الادارة المركزية للجمعيات والمؤسسات الأهلية بوزارة التضامن الاجتماعي". فى موقع بوابة وزارة التضامن الاجتماعى، يوم ١٦ يناير ٢٠٢١.

مجال المجنمع المدني، فالبعض يراه نقلة نوعية وحضارية حيث قرر مبدأ التأسيس بالاخطار وحرر حركتها من القيود الإدارية وفتح ميادين العمل أمامها لتضم كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تساهم في عملية التنمية الاجتماعية وزيادة فرص العمل أمام الشباب، والبعض الآخر وجد فيه آلية جديدة من آليات الدولة لتقييد عمل المنظمات غير الحكومية وفرض هيمنة الدولة على حركتها ونشاطه، الذي ربط مؤسسات المجتمع المدني بالحكومة، وقيد نشاطها أو أية خطوة الا بعد اذن وترخيص أو موافقة الجهة الإدارية المختصة وفقا لعبارات القانون. ويرى المؤيدون ان القانون أكد على حق الجمعيات الأهلية في ممارسة نشاط الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل.(١)

ثالثا: أسس ومعايير منظمات المجتمع المدني ومجالات نشاطها:

يتضمن المجتمع المدني مجموعة من العناصر المترابطة والمتداخلة، تتمثل في العمل التطوعي والمبادرة الذاتية. وفكرة التطوع تلائم مفهوم المجتمع المدني، ففي المنظمات الطوعية لا يمكن إجبار الناس على عمل شيء، كما أن عضوية المنظمات

(١) أنظر فى ذلك:

Administration & Management: An Interactive Journal, Volume 4, No. 4.

Amany Abdel Rahman: civil society exposed" the politics of NGOs in Egypt", Cairo

American university press,cairo,2004,p12

Ansgar Klein u. a. 2004 (Hrsg.): Zivilgesellschaft und Sozialkapital. Herausforderungen politischer und sozialer Integration, Wiesbaden VS-Verlag, S. 41 Gosewinkel, Dieter/Rucht, Dieter/van den Daele, Wolfgang/Kocka, Jürgen (Hg.): Zivilgesellschaft – national und transnational, WZB-Jahrbuch 2003, S. 11- 26.

الطوعية توحي أيضا بمفيوم الديمقراطية والمساواة، حيث أن جميع الأعضاء لهم نفس الحقوق في المشاركة في اتخاذ القرارات.

(أ): الأسس التى تقوم عليها منظمات المجتمع المدنى:

تتعدد وجهات النظر حول أسس ومعايير منظمات المجمع المدنى.[1] ويمكن ايجازها فيما يلى:

أولاً: الأساس القانوني والمقصود بذلك الدساتير والتشريعات وقوانين الجمعيات والاتحادات والنقابات التي تنظم علاقة هذه المؤسسات بالدولة.

ثانياً: الأساس السياسي، والمقصود به إقرار النظام السياسي بالتعددية وحق تشكيل الجمعيات والمنظمات المدنية.

ثالثاً: الأساس الاقتصادي، والمقصود به تحقيق درجة من التطور الاقتصادي الاجتماعي باشباع حاجات الافراد الاساسية بعيداً عن مؤسسات الدولة، والدعم الرسمي للمشروع الخاص والمبادرات الفرديه.

رابعاً: الأساس الثقافي، ويقصد به مجموعة الأفكار والتصورات التي يؤمن بها الافراد وتشكّل محددات لسلوكهم وعلاقاتهم، وتعبّر في مجموعها عن الاطار المعرفي والثقافي للمجتمع المدني الحديث. وفى هذا الصدد يرى البعض خطأ

(١) أنظر فى ذلك: اماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، القاهرة، ٢٠٠٤. ص ١٤.
محمد زين العابدين: مؤسسات المجتمع المدني - الو اقع والطموح. دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع. القاهرة ٢٠١١. ص ٩.

وخطيئة أن " اللادينية " هى أول قاعدة للمجتمع المدنى، بل أنها ركيزة أساسية فى بناء مفهوم المجتمع المدنى.(١)

(ب): المعايير التى يجب توفرها فى منظمات المجتمع المدنى:

تقوم منظمات العمل المدني بتنفيذ عملها من خلال مجموعة متكاملة من المعايير، لعل أهمها:

مبدأ العمل التطوعي والمشاركة مع الاستقلالية وعدم التبعية، والشفافية والمصداقية وتطبيق مبدأ المحاسبة والمساءلة، مع توفر هيكل تنظيمي وادارى.

(١) أنظر فى ذلك وتأمل: محمد احمد على مفتى: مفهوم المجتمع المدنى والدولة المدنية. دراسة تحليلية نقدية. الرياض ١٤٣٥ ه. بداية المبحث الثالث ص ٢٩-٣٠.

وهنا يختلف الباحث مع مقولة اللادينية هذه، فقد مارست شخصيا الشعائر كمسلم فى كثير من العواصم الأوربية خاصة برلين ولندن وباريس، دون أية قيود، بل توجد فيها معابد ليس فقط للديانات الابراهيمية التوحيدية، وانما لديانات أخرى غير سماوية مثل الهندوسية والبوذية. وفى الاتحاد السوفيتى السابق رغم التقييد على الكنيسة الروسية الأرثوذكسية وجد المؤمنون بها. لقد قابلت أحد الجنود الألمان الذين وقعوا فى أسر الجيش الأحمر أثناء الحرب العالمية الثانية، وأوضح لى ايمان الانسان الروسى وقتها، بأنه ينظر الى تمثال لينين أمامه، ومن خلفه ينظر باجلال الى تمثال العذراء ويسوع.

فى هذا السياق ربما توجد مفاهيم أخرى مغلوطة مثل "الالحاد"، فقد أثبت علماء الأنثوبولوجيا الاجتماعية أن "الايمان غريزة" داخل كل انسان، أيا كان موقفه من الدين أو حتى الشامان وديانات الطبيعة. هذا الرأى لايقوم على أساس علمى أو موضوعى، وانما هو ترديد لألفاظ خاطئة وشائعة فى حياتنا الثقافية. ومثال آخر نسوقه وهو الخلط بين الالحاد والعلمانية"، فلو فهمنا العلمانية أنها مشتقة من الايمان بالعلم أو بالعالم والحياة الدنيا، فهى لاتتعارض مع الدين الذى يحض على العلم وأن تعيش الحياة الدنيا كأنك تعيش أبدا، وأن " اللهم آتنا فى الديا حسنة وفى الآخرة حسنة ".

(ج): مجالات نشاط منظمات المجتمع المدنى:

يتكون المجتمع المدني من المنظمات الأهلية غير الحكومية، والنقابات المهنية، والاتحادات العمالية، والأحزاب السياسية، والنوادي والروابط ومراكز الشباب، والحركات الاجتماعية مثل أطباء بلا حدود والسلام الأخضر. وأيضا وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، والصحافة الالكترونية، وشبكات الاتصال الاجتماعى مثل Facebook أو Twitter وغيرها من وسائل الاتصال المستحدثه.

وهناك ثلاثة انواع من المجالات التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني:

١. توفير الخدمات، وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والاهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة.

٢. المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

٣. المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لادراج هذه البدائل فيها.

رابعا: خصائص ووظائف وأهداف منظمات المجتمع المدنى :

(أ): خصائص المجتمع المدنى :

هناك محددات يمكن من خلالها أن نحكم على مدى تطور وفاعلية أى تنظيم وهى:

القدرة على التكيف: فكلما كانت المنظمة قادرة على التكيف مع التطورات البيئية التى تعمل من خلالها كلما كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدى إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها. سواء كان ذلك "التكيف الزمنى، التكيف الجيلى، التكيف الوظيفى ".

الاستقلالية: ويقصد بها ألا تكون المنظمة خاضعة لغيرها حتى لا يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها وذلك من خلال تحقيق "الاستقلال المالى، الاستقلال الإدارى التنظيمى" .

التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخلها تؤثر فى ممارستها لنشاطها وكلما كانت طريقة حل الصراع سليمة بين القيادات كان هذا دليلاً على تطور المؤسسة.

(ب): وظائف وأهداف منظمات المجتمع المدنى:

(١): الوظائف الأساسية لمنظمات المجتمع المدنى:

تختلف وظيفة منظمات المجتمع المدنى من وجهة نظر الدولة عن وظيفته من وجهة نظر الإفراد، فالدولة ترى أنه وسيلة هامة لاستكمال السيطرة على المجتمع أيديولوجيًا وثقافيًا. والإفراد يرونه أداة الضغط فى مواجهة نظام الحكم.

يمكن بايجاز طرح عدة وظائف أساسية للمجتمع المدنى، كما يلى:

وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التى تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك جماعياً لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم .

وظيفة حسم وحل الصراعات: يتم حل معظم النزاعات الداخلية بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة حيث توفر عليهم الجهد والمشقة التى تطرأ من خلال اللجوء إلى الدولة البيروقراطية.

زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدى إلى زيادة الدخل وهذا ما يزيد من مشاركتهم وفعاليتهم فى القضايا العامة للمجتمع ".

إشاعة ثقافة العمل التطوعى: لتحقيق النظام والانضباط فى المجتمع.

ملء الفراغ فى حالة غياب الدولة أو انسحابها: حتى لا يتعرض المجتمع للانهيار أو عند حدوث غزو أجنبى أو حرب أهلية.

إفراز القيادات الجديدة: فمن أنجح القيادات التى مارست دورًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا هى تلك العناصر التى تدربت ومارست العمل القيادى مسبقًا داخل منظمات المجتمع المدنى.

التعبير والمشاركة الفردية والجماعية: فهى قنوات مفتوحة لعرض الآراء بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة للتعبير عن المطالب بطريقة سليمة دون حاجة لاستخدام العنف.

(٢): مساهمة المجتمع المدني في التنمية المستدامة:

تعتبر منظمات المجتمع المدنى مجالا خصبا للمشاركة فى تحقيق برامج للتنمية المستدامة. غير أن كيفية المساهمة في التنمية المستدامة فإنها تبقى مرهونة بمسألتين: الأولى هي طبيعة العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني وبين الدولة والثاني يتعلق بالمجتمع المدني نفسه.

إن نجاح منظمات المجتمع المدني في التأثير ايجابيا على عملية التنمية يرتبط بطبيعة الإطار القانوني التي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط منظمات المجتمع المدني، بمعنى هل هو إطار قانوني منظم أم مقيد؟

ومن ناحية ثانية تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المجتمع المدني على التأثير في التنمية تبعا لما تتمتع به منظماته من قدرات إدارية ومؤسسية، كبناء الهياكل التنظيمية، تنمية روح العمل الجماعي بين نشطائه، فاعلية مهاراتهم الاتصالية، وقدرتهم على التخطيط الإستراتيجي أو ما يطلق علية عملية بناء القدرات.

(ج): أهداف منظمات المجتمع المدنى:

تسعى منظمات المجتمع المدني بوصفها تكوينات مؤسسية تطوعية الى تحقيق مصالح أو غايات مشتركة، سواء كانت تتعلق بأعضائها أو بالمجتمع، فالأحزاب السياسية تسعى إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة في صنع القرارات على المستوى القومي، والنقابات العمالية والمهنية تدافع عن مصالح أعضائيا الاقتصادية. أما اتحادات الكتاب والجمعيات الثقافية فتعمل على نشر الثقافة والمعرفة. كما تساىم الجمعيات الخيرية والاجتماعية في تحقيق التنمية الجتماعية، وبناء مؤسسات تدافع عن قضايا معينة مثل مؤسسات حقوق الانسان وحقوق المرأة والطفل. إن هذا التنوع يقتضي أن تقوم المؤسسات بدورها من منطق القدرة على تجاوز الاختلافات

والانقسامات الايدولوجية والسياسية والثقافية، فيعترف بالتنوع والاختلاف والتسامح مع الآراء المختلفة، ويسعى إلى الحوار والتوافق لصالح المجتمع ككل.

ويمكن ايجاز أهم أهداف منظمات المجتمع المجدنى فيما يلى:

١ـ دعم مشاريع وخطط التنمية المستدامة، بحيث تكون شريكاً للدولة في تنفيذها.

٢ـ إقتراح قوانين وأنظمة ولوائح وتقديمها الى البرلمانات والجهات التشريعية والحكومات.

٣ـ السعي من أجل بناء مواطنة متساوية وكاملة ودون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو العرق أو الجنس.

٤ـ العمل على بناء قدرات الافراد وتنمية مهاراتهم وتدريبهم.

٥ـ تشجيع الجهود التطوعية والمبادرات الفردية والجماعية، بما يعزز التضامن والتكافل والتعاون.

خامسا: العقبات القانونية والتحديات التى تواجه منظمات المجتمع المدنى:

(أ): العقبات القانونية أمام منظمات المجتمع المدنى:

يجب النهوض بادارة منظمات المجتمع المدنى، وحل مشاكلها وتذليل العقبات أمامها.[1]

(١) أنظر فى ذلك:

مدحت محمد أبو النصر : إدارة منظمات المجتمع المدنى (القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧) ص ٧٠-٧١

ليلى عبد الوهاب: منظمات المجتمع المدني، بدون مكان أو تاريخ النشر. ص ٢٢.

تندرج العقبات القانونية تحت ست فئات :

عقبات أمام التكوين.

عقبات أمام ممارسة الأنشطة.

عقبات أمام حق التعبير والمدافعة.

عقبات أمام الاتصال والتواصل.

عقبات أمام التجمع.

عقبات أمام الحصول على الموارد.

(ب): التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني:

هناك بعض نواحى الضعف فى قدرة منظمات المجتمع المدنى على تحقيق أهدافها، ربما أهمها مايلى:

ضعف قدرة منظمات المجتمع المدني على تغيير استراتيجيات عملها والتي تنطلق من أرضية الإغاثة والبر إلى إستراتيجية الاشتباك مع السياسات العامة.

ضعف قدرة منظمات المجتمع المدني على تطوير وتحديث بنيتها الداخلية، بحيث تصبح قادرة على التحول لمؤسسات ديمقراطية حقيقية تتيح مجالا أوسع للمشاركة.

تنامي قدرة منظمات المجتمع المدني على الضغط الجماعي، والتأثير على السياسات العامة ورقابتها.

مدى قدرة ونجاح منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات التعليم والصحة على بناء رؤية جماعية لإصلاح منظومة التعليم والصحة.

وتواجه منظمات المجتمع المدني تحديات ذاتية وأخرى موضوعية، كما يلى:

(١): التحديات الذاتية:

١. ضعف التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني مما يدفعها إما اللجوء للتمويل الخارجي، أو القصور في اداء دورها وتحقيق اهدافها.

٢. نقص الوعى الشعبي بأهمية التطوع للخدمة العامة مما يشكل عائقا للمجتمع المدني من حيث كوادره البشرية التي يمكنها الوفاء بمتطلبات جمهوره المستهدف.

٣. تمركز نشاط المجتمع المدني في العاصمة والمناطق الحضرية وشبه غياب لتواجدها في الريف والبادية مما يبعدها عن الغالبية العظمى من جمهور المواطنين الأولى بالرعاية.

٤. ضعف القدرة على صياغة الرؤية ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل.

٥. غياب آليات الحكم الرشيد داخل منظمات المجتمع المدني، كالشفافية والمساءلة والمحاسبة، والمشاركة، وتداول السلطة .

٦. ضعف القدرة على التنسيق والتعاون وبناء التحالفات، وبالتالي عدم تمكن منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها المطلوب، كشريك فاعل وقوي في عملية التنمية.

٧. عدم الأستمرارية في بناء وتنمية القدرات، الشبابية والنسوية خصوصا.

٨. وجود خلل في أستثمار طاقات الشباب وعدم خلق جيل من القيادات الشبابية.

٩. وجود خلل في عدم أعتماد التخصص في منظمات المجتمع المدني مما يسبب ضياع الكثير من الطاقات والاموال بل وحتى عدم تحقيق النتائج المرجوة من المشاريع.

١٠. تحكم العلاقات العشائرية والقبلية والدينية في العلاقات بين منظمات المجتمع المدني وبالنتيجة تكون كارثة على المجتمع والدولة المدنية.

١١. عدم توفير الأموال والرعاية والدعم من الموازنة العامة للدولة لبرامج منظمات المجتمع المدني، وتشجيع المانحين على ذلك، وفق ضوابط مالية وعدالة في التوزيع.

١٢. قلة مراكز البحوث والدراسات ومعاهد المسح الميداني والتدريب المنهجي المتواصل.

(٢): التحديات الموضوعية:

ويمكن ايجاز أهمها فيما يلى:

١. الاطار القانوني الذي ينظم عمل مختلف هيئات المجتمع المدني والآليات التي تضمن مشاركته الفاعلة والمؤثرة في صنع القرارات. وقد تم أقرار قانون ١٣ لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية مع أنتظار العديد من الأتحادات والنقابات المهنية لترتيب أوضاعها القانونية.

٢. المستويات المركزية ودور السلطات المحلية، وتعاطي السلطات المركزية والمحلية معه، بما في ذلك الشفافية في الحصول على المعلومات اللازمة والحق في الاطلاع، والقدرة على المحاسبة والمساءلة.

٣. حداثة النظام الديمقراطي ،وعدم استكامل بناء المؤسسات الدستورية،وصيغة التوافقات المرحلية في النظام السياسي.

٤. وجود فجوات قانونية نتيجة التحول من النظام الدكتاتوري الشمولي الى النظام الديمقراطي ،وبطء مجلس النواب في تشريع القوانين وتعديلها وكذلك بطء المصادقة على هذه القوانين والتشريعات.

٥. عدم الوصول الى قناعة بأهمية مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار،مما يوفر كسب التأييد الشعبي لهذه القرارات ومن ثم ممارستها على ارض الواقع.

٦. عدم الأعتماد والأهتمام بمراكز البحوث والدراسات المستقبلية والاستشارية في صياغة القرارات وتحديد السياسات العامة للبلاد بالأضافة الى الجهد الحكومي الروتيني.

(ج): المبادىء الدولية التى تحمى المجتمع المدنى:

من أجل حماية منظمات المجتمع المدنى من العقبات القانونية المفروضة عليها فإن تقرير " الدفاع عن المجتمع المدني " الصادر عن الحركة العالمية للديموقراطية في ٢٠١٢ يوضح المبادىء التى تحكم منظمات المجتمع المدنى وتحميها من التدخلات القمعية من قبل الحكومات، والتي تحددت في سبعة مبادئ هي:

المبدأ الأول: الحق فى تكوين الجمعيات، وحق التجمع.

المبدأ الثانى: الحق فى العمل بمنأى عن التدخل غير المبرر للدولة.

المبدأ الثالث: الحق فى حرية التعبير.

المبدأ الرابع: الحق فى الاتصال والتعاون.

المبدأ الخامس: الحق فى حرية التجمع السلمى.

المبدأ السادس: الحق فى التماس الموارد وتأمينها.

المبدأ السابع: واجب الدولة فى الحماية باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

المطلب الثانى: تطبيق استراتيجيات للتنمية البديلة ثم استراتيجية التنمية لمستدامة

أولا: الدروس المستفادة من تجارب التنمية فى الخمسينيات والستينات:

كشفت تجارب التنمية التي طبقتها الدول النامية خلال عقدي الخمسينيات والستينات من القرن العشرين عن تصور التنمية الذي أخذته عن الدول المتقدمة والذي يحصر التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع. وتغير الوضع منذ ثمانينيات القرن العشرين، حيث حدث تحول فى مفهوم التنمية من مجرد النمو الاقتصادي وحده إلى الحد من التفاوت وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل ومواجهة قضايا حماية البيئة وحقوق الانسان وتحقيق الحرية والديموقراطية.

ثانيا: الاقتراحات والاجتهادات التى ظهرت فى السبعينيات:

تركزت كل الاقتراحات والاجتهادات التي ظهرت خلال هذه الفترة على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد وعلى أن تكون استراتيجيات التنمية شاملة بحيث لا تقتصر على الجوانب المادية فقط، بأن تشمل الجوانب الاجتماعية كذلك، وخاصة العنصر البشري.

ومن أبرز الاقتراحات تبني البنك الدولي سياسات إعادة التوزيع مع النمو، وكذلك تبني منظمة العمل الدولية سنة ١٩٧٦ما عرف بإستراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان المنبثقة عن المؤتمر العالمي عن حقوق العمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي، والتقسيم الدولي للعمل. غير أن تلك الأفكار لم تؤثر كثيرا في المسئولين عن برامج التنمية، إلا أنها أوقدت شعلة فكرية جديدة فيما سمي في ذلك الوقت "البحث عن استراتيجيات التنمية البديلة.

ثالثا: استراتيجيات التنمية البديلة منذ الثمانينيات:

التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية التي حدثت خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات أثرت فى الفكر التنموى واستراتيجيات التنمية، ونتيجة لذلك برزت مفاهيم أخرى للتنمية ولعل أهمها: التنمية المستقلة، والتنمية المستدامة، والتنمية البشرية، والتنمية حرية. وقد انبثقت عن هذه المفاهيم استراتيجات بديلة للتنمية، وهى كما يلى:

١- استراتيجية التنمية المستقلة والاعتماد على الذات.

٢- استراتيجية التنمية المستدامة.

٣- استراتيجية التنمية البشرية.

٤- استراتيجية الحرية والتحول الديموقراطى.

وبالرغم من أن هذه الاستراتيجيات المذكورة تحمل أوصافا جديدة، إلا أنها في الواقع عبارة عن شروط لأهم محتويات عملية التنمية فى عصر العولمة. وكل استراتيجية مما سبق الاشارة إليها يركز على أحد الأبعاد أو الجوانب الهامة المتضمنة لعملية التنمية.

ولعلنا فى اطار موضوع بحثنا سوف نقصر الحديث هنا على استراتيجية التنمية المستدامة، واستراتيجية التنمية البشرية:

رابعا: استراتيجية التنمية المستدامة واستراتيجية التنمية البشرية:

مقدمة:

كان لصدور تقرير نادى روما سنة ١٩٧٠ حول " حدود النمو" أثر كبير فى دق ناقوس الخطر من الاستمرارا فى نموذج النمو الذى يهدر الموارد الطبيعية وأصبح يوجد إهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل

مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحّر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية، لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولاعن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، إذ إن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية ينحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم. فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة.(١)

سنة ١٩٨٠ أصدر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وشركاءه، برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية، وثيقة سميت الإستراتيجية العالمية لصون الطبيعة. وقد تضمنت بدايات لفكرة التنمية المستدامة، بمعنى التنمية التي تحافظ على العمليات البيئية العاملة في نظم الإنتاج المتجدد، أي التي تهيئ للنظم البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات، والقدرة المتصلة على العطاء، والتي تحافظ على ثراء الأنواع وثراء التنوع الوراثي في كل نوع. وفى سنة ١٩٨٧ تم بموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وأشار التقرير ألا يكون الهم الأول تعظيم الإنتاج إلى أقصى حد، إنما يكون صون القدرة على الإنتاج في المدى الزمني الممتد.

ومع نضوج مفهوم التنمية البشرية بدأ البرنامج الانمائي للأمم المتحدة يطرح مفاهيم مكملة لمفهومه الاساسى، ومنها مفهوم التنمية المستدامة التي وصفت من قبله انها تنمية موالية للناس وموالية للطبيعة، وهي تعطي اولوية للحد من الفقر والعمالة

(١) أنظر: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية – مدخل جديد للقضاء على النكد العام – وتحسين مؤشر السعادة القومية. دار النهضة العربية. الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠١٦. ص ١٦٨ وما بعدها.

المنتجة وللتعامل الاجتماعي ولاعادة توليد البيئة وهي توازن بين الاعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات متوائمة، وما لدى الطبيعة من قدرات هائلة. ان مضمون التنمية المستدامة يستند الى فكرة ضمان فرص العمل للأجيال المقبلة أي بمعنى الانصاف في التوزيع أو تقاسم الفرص الانمائية بين الأجيال الحاضرة والاجيال المقبلة فهي تنمية لا تولد فقد نمواً اقتصادياً ولكنها تهتم بالتوزيع ايضاً وهي ايضاً قد اضافت الى أبعاد مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة بعداً آخر هو رأس المال الاجتماعي الذي يتلخص بانه استعداد الناس للالتزام الواعي بالتنازل عن بعض طموحاتهم من أجل الأجيال الحالية أو المقبلة.

يستلزم تحقيق التنمية المستدامة في العالم الاستمرار في تأمين الإمدادات الكافية من السلع العالمية العامة. ومن أهم ما يواجهه العالم اليوم تعدّد القضايا الطارئة، مثل ضرورة التخفيف من آثار تغيّر المناخ، ومواجهة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي، ومكافحة الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية. وفي ظل هذه القضايا التي تتطلب حلولاً عالمية، لا يزال التعاون الدولي في مجالات كثيرة يتراوح بين البطء والتعثر. وتتيح نهضة الجنوب فرصًا جديدة لمزيد من الفعالية في تأمين السلع العامة ولحل القضايا الكثيرة التي يتخبط فيها العالم اليوم. والطابع العام أو الخاص للسلعة ليس صفة ملازمة لها، بل صفة تكتسبها بفعل التركيبات الاجتماعية، فتصبح خيارًا على صعيد السياسة العامة. ومن مسؤوليات الحكومة التدخل عند التقصير في تأمين السلع العامة على الصعيد الوطني، ولكن عندما تحدث مشكلة ذات بُعد عالمي يصبح التعاون الدولي ضرورة، ولا يتحقق إلا بفعل إرادة مشتركة بين العديد من الحكومات.[1]

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣: نهضة الجنوب، تقدم بشرى فى عالم متنوع، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، ص ١٠.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة:

كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير"مستقبلنا المشترك"، الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧. وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٨٣ برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (٢٢) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي. وتم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وعرفت اللجنة التنمية المستدامة: "بالتنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".

وهنالك صنفين من التعاريف:

الصنف الأول: تمثل تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وهذه التعاريف اقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لاتتعارض مع حماية البيئة البيئة.
- التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية تدمير الموارد الطبيعية.

أما الصنف الثاني: تمثل تعاريف أكثر شمولا ومنها: ـ هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل. ـ

هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعني بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي. - هي التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية. وحصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢ المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب نحو عشرين تعريف للتنمية المستدامة، وتم تصنيفها كما يلي:

١ - التعريفات ذات الطابع الاقتصادي:

تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، باجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم.

٢ - التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:

التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

وأكد تقرير "برونتلاند" على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث " الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ". لقد أشار تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة "برونتلاند" إلى أن "التنمية المستدامة" هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها". كما أن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي ترتكز عليها هذه

التنمية، أو تخرّبها، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة.

وفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية "ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الإهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة". وتقترح التنمية المستدامة لمواجهة التهديدات التي تواجه المحيط البيئي، عالمًا تزول فيه من مجتمعاتنا ظواهر الفقر، واللامساواة، والأنانيات، ونهب الطبيعة، وانحرافات التقدّم العلمي، كي تتمكن الأجيال الحاضرة والقادمة من الإستفادة من موارد الطبيعة. وهذا يعني إلقاء المسؤولية على أنماط النمو السائد. تعد التنمية المستدامة، الضابط الرئيس للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها العولمة النيوليبراليّة، في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعيّة على نحو بدأ يهدد شعور الإنسان بالأمان والاستقرار، بعدما كان يعتقد أن الأرض هي مصدر للثروات لا ينضب، وطاقة للتجديد الطبيعي غير المحدود. وقد أكدت تقارير الخبراء في اللجنة الدوليّة لتغير المناخ، بما لا يسمح بالشكّ، أن أنشطة الإنسان هي المسؤولة عما وصلت إليه الأخطار على مستقبل البشرية برمّتها.(١)

وتمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها. التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة

(١) أنظر:

UN. Sustainable Development Goals. [Online] http://www.un.org/ sustainabledevelopment/ ar/gender-equality/.

التي تتحدّى البشرية، وتسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية.(١)

ونظرًا إلى الترابط القوي بين الأمن الإنساني والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آنيًا ومستقبليًا، وقد اقترح عالم الاقتصاد والفيلسوف الهندي أمارتيا صن الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد عن كتابه "التنمية حرية"، على المؤسسات الدوليّة اعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طياته حقوق الإنسان الاجتماعية والصحيّة والبيئيّة إضافة إلى البعد الاقتصادي، وذلك من خلال القضاء على الفقر، وتعزيز الديمقراطيّة، ومكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، والتأكيد على فعالية المرأة، والتغيير الاجتماعي، وتشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأيضًا من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والعقاقير لمكافحة مرض الإيدز.

كما يتضمن اعتماد التنمية المستدامة، عنصرًا جوهريًا في مخططات الدول والشركات، وخصوصًا في ما يتعلق بالقوانين الداخلية التي تنظم مشاريع الإستثمارات، بغية حماية البيئة ومنع التصحر، واتخاذ إجراءات لتأمين سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتحسين الصرف الصحي للمجتمعات القادمة. ومن أجل معالجة الفقر

---

(١) أنظر:

Ascher, William (2001). Guide to sustainable development and environmental policy. Duke University Press. Pp. 15 – 22.

في العالم سوف يتطلب ذلك منح أكثر البلدان فقرًا، إعفاءً دائمًا من الديون وتحقيق تجارة عادلة من خلال وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

أيضًا في هذا المضمار، صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بين ٢٦ أغسطس الى ٤ سبتمبر ٢٠٠٢، وضّم رؤساء الدول والحكومات وعددًا كبيرًا من المنظّمات الإقليمية والوكالات الدوليّة المتخصصة والمنظّمات غير الحكومية "إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة". شدّد هذا الإعلان على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، سد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلاً عن التحدّيات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا سيما تكامل الأسواق السريعة، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.[١]

(١) أنظر:

Focus on Gender: Women can help lower food losses, Available on: http://www.scidev.net/global/gender/analysis-blog/focus-on-gen-der-women-can-help-lower-food-losses.html

https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.FE.ZS?name_desc=false&view=chart

من بين أبعاد التنمية المستدامة البعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، حيث يبرز البعد الاجتماعي خاصة كبعد جديد لقياس مستوى التنمية، من خلال التركيز على زيادة كميّة الإنتاج، عبر ضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، والأهم تحقيق حاجات الإنسان الأوليّة. أما البعد البيئي فيتمّثل في أن استمرار سلوك الإنسان سيؤدّي إلى تغييرات تنعكس على الجنس البشري وتهدّد استمراريته.

وتقوم التنمية المستدامة على ركائز ثلاث: الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الاجتماعية والكفاءة البيئية. تعتمد الكفاءة الاقتصادية على الاستخدام الرشيد لثلاث حزم من الأدوات: الأدوات التقنية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات الاجتماعية، ويتوقف النجاح على الجمع المتوازن بين الحزم جميعًا. فالأدوات التقنية هي وسائل تحقيق هدف صون الموارد الطبيعية المتجددة، أي قدرتها على العطاء والإنتاج في مدى الزمان الممتد، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بغية تمديد المدى الزمني لعطائها. يطرح هذا الأمر إعادة النظر في الأدوات والآلات التي تستخدم على مستوى الفرد.(١)

أما الأدوات الاقتصادية فهي ضوابط الأداء. وقد برزت فكرة "المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية" إذ جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من العناصر المختزنة بالبيئة مثل حقول البترول والفحم والغاز الطبيعي والخامات في حساب التكاليف.

(١) أنظر:
Weekes-Vagliani, Winifred (1985). The Integration of Women in Development Projects. OECD Publishing, pp 44-45.

وتقوم الكفاءة الاجتماعية على مشاركة الناس مشاركة فاعلة في مراحل رسم سياسات التنمية، ووضع الخطط وتنفيذ المشاريع، وهذا هو جوهر الديموقراطية. إن حرمان الناس المشاركة يعفيهم من المسؤولية ويعطل قدرتهم على الأداء، وهنا تبرز أهمية المنظمات الأهلية كأدوات لحشد المشاركة الجماهيرية. وتعد العدالة الاجتماعية إحدى ركائز التنمية المستدامة التي ترفض الفقر والتفاوت البالغ فى الدخل، وتحقيق العدالة بين الأجيال.

والكفاءة البيئية تعنى صون النظم البيئية المتجددة، وذلك يحفظ للأراضي الزراعية والمراعي والغابات والمصايد قدرتها على الإنتاج المتواصل. وتحتاج الإدارة الرشيدة للموارد الناضبة وغير المتجددة مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي وخامات المعادن إلى الضبط الاجتماعي الذي يقاوم الإسراف.

وقرر مؤتمر ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢ أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثّل الحماية البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية، وتم التأكيد على هذا المعنى من خلال تعريف التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقّق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل.

وبذلك تأكد أن عبارة "التنمية المستدامة" لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وهذه العناصر الثلاثة تشكّل الركائز للتنمية المستدامة. وإذا اعتبر أن هذه الركائز تمثل دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع تمثل رفاهية الإنسان.

ان الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية قد أدى إلى الاهتمام بحماية البيئة بغية تحقيق التنمية المستدامة، وتوليد الطاقة المتجددة إحدى وسائل حماية البيئة. والتنمية

المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر، من دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء بإحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ أصول أغراض النمو والتنمية الطبيعية في المستقبل، هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تُعنى بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي، وتقوم أساسًا على وضع حوافز تقلل من التلوّث، ومن حجم النفايات والمخلفات، ومن حجم استهلاك الطاقة الراهن، وتضع ضرائب تحدّ من الإسراف في استهلاك المياه والموارد الحيوية. تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم.

كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر. وقد عبر عن هذا المفهوم صدور "أجندة القرن الواحد والعشرين للتنمية المستدامة " التي صدرت عن مؤتمر البيئة والتنمية "قمة الأرض" في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في يوليو ١٩٩٢. وتمثل "أجندة القرن الواحد والعشرين للتنمية المستدامة " خطة عمل تبين أسس التنمية المستدامة، وتضمنت ٤٠ فصلا تناولت القضايا الاجتماعية والاقتصادية وقضايا الموارد الطبيعية وتنميتها تنمية رشيدة تصون قدراتها على العطاء.(١)

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة:

من المحاولات المهمة لإعطاء مؤشرات للتنمية المستدامة. المؤشرات التي اقترحت في أعقاب مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢،

(١) أنظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: التقرير العربي للتنمية المستدامة - العدد الأول، بيروت ٢٠١٥. ص ١٦-٢٢.

ونتيجة لتوصيات قدم هذا الإطار عام ١٩٩٤، وتعرض لمجموعة كبيرة من القضايا البيئة والتنموية وهي:

١- القضايا الاقتصادية : كمراعاة تكامل البيئة والتنمية عند اتخاذ القرارات، وأنماط الاستهلاك، والموارد المالية والتكنولوجية.

٢- القضايا الاجتماعية السكانية : كالفقر وديناميات السكان والتعليم والتدريب والصحة.

٣- قضايا الهواء والمناخ.

٤- قضايا الأرض والتربة: وما يتصل بها من قضايا كالتصحر والتنمية الزراعية.

٥- قضايا المياه: وتشمل قضايا الموارد من الماء العذب ومياه المحيطات والبحار.

٦- القضايا المتعلقة بموارد طبيعية أخرى: كالغابات والتنوع البيولوجي والموارد المعدنية والطاقة.

٧- قضايا النفايات: وتشمل النفايات الصلبة والصرف الصحي والكيماويات السامة والخطرة.

٨- قضايا المستوطنات البشرية والكوارث الطبيعية.

٩- قضايا قضايا الدعم السياسي: وتشمل المؤسسات العلمية، وقضايا بناء القدرات وأدوار منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالاهتمامات البيئية.

أيضًا في هذا المضمار، صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بين ٢٦ أغسطس، ٤ سبتمبر ٢٠٠٢، وضّم، إضافة إلى رؤساء الدول والحكومات، عددًا كبيرًا من المنظّمات الإقليمية والوكالات الدوليّة المتخصصة والمنظّمات غير الحكومية "إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية

المستدامة". شدّد هذا الإعلان على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، سد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلاً عن التحدّيات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا سيما تكامل الأسواق السريعة، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.(١)

يستنتج من ذلك أنه "من بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعي والبيئي والاقتصادي: يبرز البعد الاجتماعي خاصة كبعد جديد لقياس مستوى التنمية، من خلال التركيز على زيادة كميّة الإنتاج، عبر ضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، والأهم تحقيق حاجات الإنسان الأوليّة. أما البعد البيئي فيتمّثل في أن استمرار سلوك الإنسان سيؤدّي إلى تغييرات تنعكس على الجنس البشري وتهدّد استمراريته.

وعليه، فإنه لا يمكن الاستمرار في اعتبار البيئة كتابع للاقتصاد، كما يفعل معظم علماء الاقتصاد، بل ينبغي اعتبار النظام البيئي النظام الأعلى والاقتصاد النظام التابع له. أما البعد الاقتصادي، فهو الجزء المفصلي في نطاق ما يتضمّن من إعادة تنظيم للحياة اليوميّة وإعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات، أي في كل دوائر الإنتاج والتوزيع والإستهلاك. والمحور الأساسي هو رفض آليات السوق في

(١) أنظر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة، http://:sdgs/org.worldbank.datatopics

تحديد الأسعار والإنطلاق من الأسعار الحقيقيّة، فعلى الإنتاج إستعمال المواد القابلة لإعادة التكوّن، وعلى التوزيع أن لا يثقل كاهل النظم الإيكولوجيّة، وعلى الاستهلاك أن لا يبقى كعمليّة تدمير للمنتوجات، فلا شيء يزول ولا شيء يضيع، كل شيء يصبح مصدر ثروة.

وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة:(١)

١- النمو الاقتصادي والعدالة، إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملاً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.

٢- حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية.

٣- التنمية الاجتماعية، حيث أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء. وعند العناية بهذه الاحتياجات، على المجتمع العالمي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي

(١) أنظر: أهداف التنمية المستدامة على الموقع الرسمى للأمم المتحدة على:
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/climate-change /

والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم. وعليه، فقد أكد التقرير، الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة. وأشار إلى عدم إمكان تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

ثالثا: ادراج السعادة ضمن أهداف التنمية المستدامة:(١)

فى نهاية سنة ٢٠١٥ اجتمعت لجنة رفيعة المستوى من خبراء الأمم المتحدة للتنمية العالمية المستدامة لوضع أهداف التنمية المستدامة فى الألفية الجديدة، ويتبنى تنفيذها الدول أعضاء القمة العالمية للبيئة ريو+٢٠ التى انعقدت سنة ٢٠١٤. (٢)

وأهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs) تستند الى أربعة أركان، وتتضمن هدف تحقيق السعادة، وهى كما يلى:

- انهاء الفقر المدقع فى العالم حتى حلول سنة ٢٠٣٠.
- التنمية المستدامة Sustainable Development
- تحقيق السعادة للجميع Happiness for All
- الحوكمة الجيدة (الحكم الرشيد) Good Governance

رابعا: استراتيجية التنمية البشرية:

(١) أنظر: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية – مدخل جديد للقضاء على النكد العام – وتحسين مؤشر السعادة القومية. دار النهضة العربية. الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠١٦. ص ١٧٢.

(٢) أنظر: النسخة الانجليزية لتقرير السعاد العالمى لسنة ٢٠١٥:

Jeffrey Sachs: World Happiness Report 2015. Chapter 1.

يعرف البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP التنمية البشرية بأنها مفهوم واسع جدا يضع الانسان كهدف وغاية للتنمية ولجميع الأنشطة الاقتصادية. فالتنمية البشرية تصبو الى توسيع امكانيات الاختيار أمام الانسان، وهذه العملية تشمل خلق قدرات وامكانيات وفرص للاستفادة منها لخير الانسان الذى هو هدف التنمية. ومن هنا فان التنمية البشرية تشمل عدة جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. ويطبق هذا المفهوم على الدول المتقدمة والنامية على السواء.

وتنمية الانسان تعنى توفير ماتتطلبه احتياجاته من عوامل التنمية، لا أن تقتصر تنميته باعتباره موردا اقتصاديا فى عملية الانتاج. وطاقات الانسان متنوعة ولاتختزل فى مفهوم الانسان الاقتصادى منتجا ومستهلكا، مثلما يشير اليه مفهوم الموارد البشرية غالبا. ومن ثم فان مفهوم التنمية البشرية هو الذى يتمشى مع مقولة أن الانسان هو صانع التنمية كما ينبغى أن يكون هدفها. وترتكز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية. لذا تعرف بأنها "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون ألحاق الضرر بالأجيال المستقبلية "على اعتبار أن السكان في تزايد.

وللتنمية المستقلة علاقة واضحة بالتنمية البشرية فتنطلق التنمية المستقلة من أن الانسان هو محور التنمية وهو صانعها، وهو أول من يجب أن تؤول اليه خيراتها، بمعنى أن التنمية الحقيقية هى بالضرورة تنمية بشرية أو انسانية، وأن الاعتماد الأساسى فى التنمية هو الاعتماد على البشر. ويترتب على ذلك ضرورة الاهتمام بالبشر واشباع حاجاتهم الأساسية، وضرورة اشتراك الناس فى صنع القرارات فى كافة المجالات وعلى كافة المستويات. وأحد أهداف التنمية المستقلة تحرير المواطن وبناء الانسان الفاعل لا المفعول به. كما ترتكز التنمية المستدامة على المسؤولية الجماعية لتعزيز الأبعاد الثلاثة للتنمية وهي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية

البيئة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، بحسب تعريف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي وُضع خلال مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢.

ولعل هذا التغيير الجوهرى فى الفكر التنموى منذ الثمانينيات يرجع الى العوامل التالية:

١- اخفاق نماذج التنمية التى لم تأخذ الأبعاد البشرية والاجتماعية والثقافية فى حسبانها بصورة كافية.

٢- تطور العلم والتكنولوجيا، خاصة تكنولوجيا المعلومات، بمعدلات لم يسبق لها مثيل أدى الى خلق فجوة بين المعرفة المتراكمة وقدرتنا على استخدامها فى علاج المشاكل، وبالتالى تعظم الحاجة الى موارد بشرية أكثر تأهيلا تدرك تحديات التكنولوجيا الحديثة.

٣- نشوء وتطور مجتمع المعرفة الذى يحل تدريجيا محل المجتمع الصناعى، وتصبح فيه الموارد البشرية المؤهلة والمعلومات والمعرفة أكثر أهمية من الموارد الطبيعية ورأس المال. وهذه العوامل الثلاثة تشير بوضوح الى الارتباط الأساسى المتبادل بين التنمية البشرية والعلم والتكنولوجيا.

(١): تأصيل نظرى لمفهوم التنمية البشرية:

تشير تقارير التنمية البشرية، والتى تصدر سنويا عن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP منذ سنة ١٩٩٠، الى أن التنمية البشرية تهدف الى توسيع الاختيارات أمام الناس من أجل تمتعهم بحياة كريمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا. وهذا يتمشى مع المفهوم الواسع للتنمية، ويضع أسس مدرسة فكرية جديدة، تنظر الى الانسان كهدف للتنمية وليس مجرد وسيلة كغيره من عناصر الانتاج. والتنمية ستأخذ بذلك أبعادا أكثر شمولا وانسانية وتكون لأجل الانسان، هدفها الانسان

وتنهض بالانسان. وينظر مفكرو التنمية البشرية الى الانسان كمحور لاهتمامها، فهو غاية التنمية وفى نفس الوقت وسيلتها، ومن أجله تكون التنمية بكل أبعادها المادية والثقافية. ولاينظر الي الانسان كمجرد عنصر كبقية عناصر الانتاج الأخرى الأرض ورأس المال، يساهم فى النمو الاقتصادى، ويحصل على عائده من الاشتراك فى عملية الانتاج.(١)

وقد فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح. ومن ذلك فإن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس.

إن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميات. والتنمية البشرية هي عملية أوعمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي وهيحركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زمانا وعبر المواقع الجغرافية والبيئية على هذا الكوكب. فالتنمية البشرية المركبة تستدعي النظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته حين تتضمن كينونته والوفاء بحاجته

(١) أنظر: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، ١٩٩٧: على الموقع:

www.poger.org/publications/other/undp/governance/undppolicy

الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة. إن الإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمهاوقائدها ومطورها ومجددها. إن هدف التنمية تعنى تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية.

وقد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي بدأ البرنامج في إصداره اعتبارا من عام ١٩٩٠. ويرى البعض أن تاريخ التنمية البشرية يعود إلى منتصف القرن الثامن عشر وامتد طوال القرنين التاليين، ولكن يختلف المفهوم عند تلك المدارس عن المفهوم في حالته الجديدة في أن الأولى اعتبرت العمل عنصرا من عناصر الإنتاج على قدم المساواة مع بقية العناصر، أما المفهوم الجديد فيعتبر الإنسان هو جوهر التنمية فهو ليس فقط عامل إنتاج بل أنه هدف التنمية. وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية، بل إلى المتطلبات الاجتماعية والسياسية كذلك. وتعرف التنمية البشرية طبقا للتعريف الوارد في تقارير الأمم المتحدة بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس" ويوجد إجماعا يكاد يكون تاما بين المهتمين بالتنمية البشرية بأن تلك الخيارات قد تكون بلا حدود وأنها تتغير عبر الزمن.(١)

ولكن ثمة خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية، وهي كما وردت لأول مرة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية ١٩٩٠:

(١) أنظر: هويدا عدلى (مؤلف ومحرر): المشاركة السياسية للمرأة. الناشر مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، مكتب مصر، القاهرة، ٢٠١٧. ص ٢٢-٣٥

محمد كامل التابعي سليم، التنمية البشرية المستدامة، سلسلة قضايا، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(٢٠)، أب ٢٠٠٦.الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٢، ص ١٢.

١- أن يعيش الانسان حياة طويلة وفى صحة جيده.

٢- أن يحصل الانسان على معارف.

٣- أن يحصل الانسان على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق.

وهناك خيارات أخرى يقدرها بعض الخبراء تقديرا عاليا تمتد من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية غالى توافر فرص الإبداع والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان. ويرى التقرير أن معدل الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي شرط ضروري للعملية التنموية ولكنه ليس كافيا والدليل على ذلك أن ثمة أقطارا حققت تقدما ملموسا في أحوال البشر رغم كونها فقيرة بمقياس النمو المذكور والعكس.

وقد اعتمد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ تصنيف الحريات الذي وضعه الباحث الأمريكي هوشارز هيومانا الذي أصدر دراسة شملت ٨٨ دولة وحاول تعداد الحريات موضوع الدراسة وترتيب تلك الدول وفقا لهذا التعداد. وحصر ٤٠ حرية وزعها على خمسة أصناف على النحو التالي:

١- الحق في السفر داخل الوطن، والسفر إلى الخارج، وحق التجمع السياسي وتكوين الجمعيات والحق فى التعليم وتلقي المعلومات ومتابعة خرق حقوق الإنسان واستخدام اللغة الاثنية.

٢- الحرية من السخرة وعمالة الأطفال، والقتل غير القانوني والاختفاء والتعذيب والإكراه البدني وعقوبة الإعدام والعقوبات البدنية والاعتقال الإداري والانضمام الإجباري لحزب أو تنظيم والحرية من الرقابة على الفنون والرقابة السياسية على الصحف والرقابة على البريد والتنصت على الهاتف.

٣- الحرية في المعارضة السياسية السلمية والانتخابات متعددة الأحزاب والاقتراع العام والسري والمساواة السياسية والقانونية بين الرجل والمرأة، والحرية فى الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتكافئة للأقليات الاثنية، والحرية فى صحافة مستقلة ودور نشر مستقلة واستقلال الإذاعة والتلفزيون، واستقلال القضاء واستقلال النقابات.

٤- الحق في الجنسية، وبراءة المواطن حتى تثبت إدانته، والمساعدة القضائية المجانية وحرية اختيار المحامي والمحاكمة العلنية والمحاكمة السريعة وعدم التفتيش إلا بإذن قضائي وعدم الاستيلاء غير القانوني على الملكية الخاصة.

٥- حقوق شخصية في الزواج رغم اختلاف العرق أو الدين أو الزواج المدني، والمساواة بين الجنسين أثناء الزواج وفي إجراءات الطلاق، وممارسة أي دين وتحديد العدد الذي يريده من الأطفال.

(٢): دراسة نقدية لطرق قياس التنمية البشرية:

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية U N D P، بإصدار مقياس للتنمية والمتمثل في دليل التنمية البشرية H D I والذي ظهر سنة ١٩٩٠؛ يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، والعامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل؛ بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل أخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس؛ أما الدليل الأخير للتنمية فيتمثل في دليل الفقر التنموي والذي أضيف سنة ١٩٩٧.

وعند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر؛ غير أن الفقر لا يقتصر فقط على الدول النامية وإنما يوجد أيضا في الدول المتقدمة؛ وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع والخدمات ممثلة لحد محدد للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش.

نعرض فيما يلى طريقة بناء دليل التنمية البشرية كمقياس للتنمية البشرية قام بتطويره خبراء البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP، ثم نعرض أوجه النقد لهذا المؤشر، وهل يطابق الشروط الواجب توافرها فى مؤشرات القياس. ومدى صحة هذا المؤشر لقياس التنمية البشرية، وهل نستمر فى تطبيقه، أو نقوم بتعديله أم نتركه جانبا.

(٣): بناء دليل التنمية البشرية والنقد الموجه اليه:

يصدر البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP منذ عام ١٩٩٠ سنويا تقرير التنمية البشرية ويحتوى على مؤشرات التنمية البشرية فى دول العالم. ويوجد مستويين متكاملين لقياس التنمية البشرية: الأول على المستوى القومى وينتج عنه دليل التنمية البشرية، والمستوى الثانى للتنمية البشرية تفصيلى يتطرق الى تقسيمات مختلفة على أسس اقتصادية واقليمية وديموجرافية.. الخ فيجرى قياس التنمية البشرية من خلال مجموعة مؤشرات تلخص المنجزات فى كثير من المجالات التى تهم التنمية البشرية. فمثلا فى مجالات التعليم تستخدم نسب القيد فى مراحل التعليم المختلفة، وعدد

تلاميذ المدارس، والانفاق على كل تلميذ كمؤشرات لقياس التنمية البشرية فى هذا المجال.

ودليل التنمية البشرية Human Development Index (HDI) هو معيار احصائى لقياس التنمية البشرية بطريقة أوقع من معيار نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى. ويربط دليل التنمية البشرية بين الدخل والعمر المرتقب عند الولادة والالمام بالقراءة والكتابة للخروج برقم عام وترتيب لمستوى التنمية البشرية. وتعتمد تقارير التنمية البشرية التى يصدرها البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP على دليل التنمية البشرية فى تصنيف الدول الى ثلاث مجموعات كالآتى:

- دول ذات تنمية بشرية عالية، يكون قيمة الدليل ٠. ٨ فأكثر.
- دول ذات تنمية بشرية متوسطة، وقيمة الدليل تتراوح بين ٠. ٥ الى ٠. ٨.
- دول ذات تنمية بشرية منخفضة، وقيمة الدليل أقل من ٠. ٥.

ويعتبر دليل التنمية البشرية مقياس مركب لعدة متغيرات، وحتى عام ١٩٩٣ اشتمل على ثلاثة مكونات وهى طول العمر والمعرفة والدخل، ويقاس طول الأجل بالعمر المتوقع عند الميلاد وتقاس المعرفة بمتغيرين للرصيد التعليمى، وهما نسبة معرفة القراءة والكتابة عند الكبار، ومتوسط عدد سنوات الدراسة فى المؤسسات التعليمية. ويعدل مقياس الانجاز التعليمىعن طريق اعطاء وزن ٣/٢ لنسبة معرفة القراءة والكتابة، واعطاء وزن ٣/١ لمتوسط عدد سنوات الدراسة. وفى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ اشتمل دليل التنمية البشرية على أربعة مكونات تتعلق بطول العمر المتوقع عند الميلاد، ونسبة معرفة القراءة والكتابة عند الكبار، ومتوسط عدد خريجى المدارس سنويا، ومتوسط الدخل الحقيقى للفرد ويتم قياسة بالقوة الشرائية للعملة الوطنية. وهذه المتغيرات الأربعة تمت معالجتها فى تقرير التنمية البشرية بطرق

وأوزان مختلفة، فتوقعات العمر عند الميلاد أعطيت وزن ٣/١، معرفة القراءة والكتابة أعطيت وزن ٩/٢، أما متوسط طول العام الدراسى فقد أعطي وزن ٩/١، ومتوسط الدخل الحقيقى للفرد أعطي وزن ٣/١. ومقاييس المتغيرات المختلفة هذه لها أسس للمقارنة، بحيث أن القيم الملاحظة فى بلد معين تتراوح مابين الصفر والواحد الصحيح.

ان صحة نتائج قياس التنمية البشرية لم تبلغ درجة مستقرة أو مثالية، فمازالت فى حاجة الى التعديل والتنقيح، كما أنها مازالت تفتقد الى التأصيل النظرى والشمولية، ومعالجة كل المتغيرات الهامة وأن تتميز بالحساسية والقدرة على توضيح التباين فى المتغيرات التى يجرى قياسها. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو اذا ماكان دليل التنمية البشرية يصلح بوضعه الراهن للتطبيق أم أنه ينبغى تركه أو الاستغناء عنه؟ فى الحقيقة أن ما حدث فى العقد الماضى من تراكم فكرى ومعرفى فى مجال التنمية البشرية، يجعلنا لانخطىء القول بأن هناك مدرسة جديدة ومتميزة فى الفكر التنموى، وهى مازالت فى دور الانشاء ولم تكتمل بعد دعائمها وبنيتها الداخلية. ويمكن القول أن مدرسة التنمية البشرية ستكتمل وتستقر فى مجتمع المعرفة الكونى، ومن هنا فانه فى تقديرنا، وبالرغم من جوانب القصور النظرى والعملى فى مؤشرات التنمية البشرية حاليا، الا أنها جديرة بالتطبيق. وفى التطبيق الفعال ستنضج فعالية مؤشرات التنمية البشرية وتستقر مفاهيمها.

ويمكن تحسين منهجية قياس التنمية البشرية فى كثير من الجوانب، خاصة وأنه مع مرور الوقت يحدث تطوير لبناء مقاييس التنمية البشرية وصقلها وأيضا تطوير قواعد البيانات والمعلومات التى ترتكز عليها. وبذلك ستتكون الارادة وتتوفر الامكانية لرفع درجة صحة نتائج قياس التنمية البشرية. والجدير بالتفكير أيضا أن مؤشرات التنمية المطبقة حتى الآن مازالت هى أيضا تعانى نقاط ضعف وصعوبات نظرية وعملية ومنهجية.

وهكذا ساد في الفكر الاقتصادي التنموي حتى ان التنمية يجب ان تكون انسانية مستندة على رغبة ومصالح كل مجتمع ويجب ان تعكس هويته وحضارته الأصيلة. والى كل فرد في المجتمع يجب ان يتوقع الحصول على منافع من هذه التنمية وان يتجه الفكر الاقتصادي لتجاوز رؤية الكلاسيك عن الانسان الاقتصادي Homooeconomicus واستبداله بالاقتصاد الانساني.

وهناك ثلاثة اسباب رئيسية جعلت تقارير التنمية البشرية ذات أثر في مناقشة مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي واثارة الاهتمام به على اوسع نطاق:

(أ) انها تناولت التنمية بوصفها قضية شاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية.

(ب) ان هذه التقارير تنبه العالم الى ان الهدف الاساس من التنمية هو حياة افضل للناس، وليس نمو اقتصادياً أكثر فقط. ذلك ان البشر هم الهدف من التنمية وليسوا عبيد للنمو.

(ت) لقد تناولت تلك التقارير تقدم التنمية في الشمال والجنوب على حد سواء، فقد اشارت تلك التقارير الى انه لا يوجد حتى الان بلد واحد في العالم قد انجز التنمية واستدامتها لكل ابناء مجتمعه.

المطلب الثالث: تعريف تمكين المرأة وأبعاده

أولا: المرأة كعنصر فعال فى التنمية:

أولت منظمات المجتمع المدني اهتماما كبيرا بقضايا المرأة، وأتاحت لها الفرصة للمشاركة باعتبارها فرد ينتمي للمجتمع، ولايجوز إقصاؤها عن القيام بدورها تجاه مجتمعيا، وأصبح للمرأة دور ومكانة في منظمات المجتمع المدني من حيث عضويتها وتولى القيادة في هذه التنظيمات. إن التحرر الحقيقي للمرأة من عدم المساواة الاجتماعية يعنى المساواة بالرجل في الحقوق، وفي اتخاذ القرار في كل الميادين وعلى كل المستويات.

وقد ظهر مصطلح تمكين المرأة في تسعينيات القرن العشرين كجزء أساسي من إستراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية التى تبنتها المؤتمرات المتعاقبة للأمم المتحدة بداية من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢. وهذا الادراك الواسع لأهمية دور المرأة في التنمية انعكس في صياغة الأمم المتحدة لأهداف الألفية للتنمية، و كجزء رئيسي من أهداف التنمية المستدامة. وبمعنى آخر فان ادماج النساء في أنشطة التنمية المستدمة، يهدف الى زيادة النشاط الاقتصادي للمرأة من جهة، والسياسي والاجتماعي من جهة أخرى، وذلك من خلال منحها المساواة في فرص التعليم والتدريب والمساواة في الحصول على الموارد والحق في المشاركة في السلطة.[١]

---

(١) أنظر:

=

من هنا يتضح لنا أن تمكين المرأة يتطلب عملية تحول شاملة ليس في مؤسسات المجتمع، وخاصة تلك المؤسسات التي تدعم البنية الأبوية والهيمنة الذكورية. ويتجلى أثر تمكين المرأة الفعلي فى عملية التنمية الشاملة، و ذلك يتطلب إزالة العوائق الاجتماعية والمؤسسية. ويتصل مفهوم المشاركة بمفهومي التنمية المستدامة والتمكين، أي القدرة على إحداث تأثير ايجابى لصالح مشاركة المرأة فى كل المجالات. ويشير مفيوم التمكين إلى تطوير مشاركة المرأة وتنمية قدراتها ووعيها ومن ثم تحقيق الذات فى مختلف جوانب الحياة.

ثانيا: دور المرأة فى الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائى:

وفقا لتقرير العمل في العالم لمنظمة التعاون االقتصادي والتنمية OECD فإن النساء يمارسن قرابة ٦٦% من العمل الزراعى وينتجن ٥٠ % من الغذاء؛ ومع ذلك لا يتعدى نصيبهن من الدخل نسبة ١٠% وحصتهن من الملكية لاتزيد عن ١% مما يحتم على أي إستراتيجية تستهدف تحقيق التنمية أو الحد من الفقر أو تحقيق الأمن الغذائي التركيز على تمكين المرأة بإعتبارها شريكا. وقد أشار تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة (الفاو) عن وضع النساء في قطاع الزراعة إلى أن سد الفجوة وتحقيق المساواة بين النساء والرجال في قطاع الزراعة قد يؤدي إلى خفض عدد الأفراد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بمعدل يتراوح ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ مليون فرد. كما أن زيادة دخل النساء يساهم في تحسين مؤشرات تغذية وصحة الأطفال [١]

=

World Economic Forum, "Women's economic empowerment is the smart thing to do. What's stopping us?", 2017c.

(١) أنظر:

=

كذلك فقد أشار تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن إتاحة فرص للحصول على المدخلات الزراعية للنساء مماثلة لتلك المتاحة للذكور قد تؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي في افريقيا بنسبة تصل إلى ٢٠%، كذلك فقد أشار تقرير التنمية البشرية في افريقيا لعام ٢٠١٦ ،إلى أن غياب المساواة بين الجنسين في افريقيا تكلف القارة قرابة ٦% من ناتجها المحلي االجمالي.(١)

ثالثا: ضرورة القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة:

لقد نص الهدف الخامس للتنمية المستدامة على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وذلك باعتبار أن المساواة من حقوق الانسان وانما أساسًا من الأسس الضرورية اللازمة لتحقيق الرخاء والسلام في العالم. فلابد من اتباع عدة خطوات للوصول إلى الأهداف المرجوة، والقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف في كل جوانب الحياة، بالإضافة إلى ضمان حصولها على جميع الخدمات الصحية والإنجابية، وكفالة مشاركتها بمساواة مع الرجل في جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية العامة.(٢)

=

Feminist Economics of Inequality, Development, and Growth. Berik, Gunseli atal. 15, 2009, Feminist Economics, 1 Vol. 3, pp. 1-33.

(١) أنظر:

Food & agriculture organization: The State of Food and Agriculture 2010-2011: Women in Agriculture, closing 1 the gender gap for development Women Empowerment and Economic Development: An Exploratory Study in Pakistan.

(٢) أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر المساواة بين الجنسين،

http://hdr.undp.org/en/composite/GII

رابعا: تحديات أمام تحقيق أهداف تمكين المرأة:

ان عدم تمكين المرأة هو أحد أبرز معوقات التنمية لذلك فان إدماج المرأة هو شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة. وتواجة الدولة تحديات لتحقيق أهداف تمكين المرأة بالمشاركة الاجتماعية والسياسية، فثمة فجوة نوعية كبيرة لصالح الرجال بشأن نسب تمثيل النساء فى مواقع اتخاذ القرار، حيث يتطلب القضاء على هذه الفجوة وتحقيق المساواة بين الجنسين مراجعة لجملة من القوانين، وإقرار سياسات عامة من منظور النوع الاجتماعى، تتضمن إجراءات محددة من أجل تحقيق تكافؤ الفرص داخل جميع المؤسسات بالدولة، فضلًا عن تدخلات جادة من أجل تغيير الثقافة الذكورية السائدة فى المجتمع التى تضع النساء فى أطر تقليدية، وتكرس للتمييز ضدهن فى شغل المناصب القيادية، وتحول دون وصولهن لمواقع اتخاذ القرار.[1]

(1) أنظر فى ذلك:

هويدا عدلى (مؤلف ومحرر): المشاركة السياسية للمرأة. الناشر مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، مكتب مصر، القاهرة، ٢٠١٧. ص ٣٣.

المبحث الثانى

مفهوم الدور الاقتصادي للمرأة وأهميته للتنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم الدور الاقتصادي للمرأة

أولا: تكامل دور المرأة مع الرجل فى تحقيق التنية المستدامة:

تعتبر المرأة عبر تاريخ الانسانية محور علاقات الأسرة، والمؤثرة على البنية الاجتماعية، وتعتبر عاملا أساسيا في التغيير الاجتماعي. وتتكامل أدوارها مع الرجل لإحداث التغيير المنشود من تطور في اسلوب الحياة The Way of Life، مما يؤثر على المجتمع وقيمه وعلاقاته ومؤسساته. انه دور اجتماعي ومسؤولية شاقة تحملها المرأة للنهوض بالمجتمع وتربية الأجيال، حيث كانت ولا تزال الشريك الأهم للرجل وتتولى في غيابه للعمل أو لظرف آخر بإدارة شؤون المنزل وتدبير احتياجاته وتؤدي مهام رب الأسرة، أى أنها تقوم أيضا بدور الأب.(١)

ثانيا: المعارضون لدور المرأة فى التتنمية:

ينتقد البعض صحة الافتراضات الأساسية في نهج دور المرأة في التنمية، بزعم أن هذا النهج يتجاهل العمليات الاجتماعية الكبيرة التي تؤثر على حياة المرأة وأدوارها الإنجابية. وبأنه لا يعالج الأسباب الجذرية لمشكلة عدم المساواة بين الجنسين. وقد

(١) أنظر: منظمة المرأة العربية: تقرير حول المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى المنطقة العربية: دراسة استرشادية. ص ٩٨.

سعى نهج الجنس والتنمية (GAD) في عام ١٩٨٠ لمعالجة المشكلة، وذلك باستخدام التحليل الجنساني لتطوير نظرة أوسع. حيث يهتم هذا النهج كثيراً بالعلاقات، والطريقة التي يشارك بها الرجال والنساء في عمليات التنمية، بدلاً من التركيز بشكل صارم على قضايا المرأة.[1]

ثالثا: قضية المرأة هى قضية المجتمع كله:

ان قضايا تحرر المرأة ومساهمتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ونيلها حقوقها كاملة تعتبر جزء من قضايا المجتمع بأكمله، وتتأثر بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي وبنوع العلاقات السائدة في ذلك المجتمع. وبالقاء نظرة على أوضاع المرأة في مختلف التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، عبر التاريخ باعتبارها جزء من القوى العاملة في تلك المجتمعات، نجد أن دورها في المجتمع العبودي والاقطاعي اقتصر على

---

(1) أنظر:

Berik, Gunseli atal.: Feminist Economics of Inequality, Development, and Growth, in: Feminist Economics, Vol. 3, 2009. pp. 1-33.

The Impact of Gender Inequality in Education and Employment on Economic Growth: New Evidence for a Panel of Countries. Klasen, Stephan and Fransheska Lamanna. 15, 2009, Feminist Economies, Vol. 3, pp. 91-132.

أنظر:

Berik, Gunseli atal.: Feminist Economics of Inequality, Development, and Growth, in: Feminist Economics, Vol. 3, 2009. pp. 1-33.

The Impact of Gender Inequality in Education and Employment on Economic Growth: New Evidence for a Panel of Countries. Klasen, Stephan and Fransheska Lamanna. 15, 2009, Feminist Economies, Vol. 3, pp. 91-132.

العمل الرعوي والزراعي واعتبرت عنصرا تابعا للرجل من الناحية الاقتصادية وذلك في اطار أساليب الانتاج التي كانت قائمة آنذاك والتي اتسمت بانخفاض انتاجية العمل.

ان انتقال المجتمعات الى المرحلة الرأسمالية عبر الثورة الصناعية التي قادت الى توفير فرص عمل أكبر واستخدام أكثر لليد العاملة، ساعد على ولوج المرأة لمجالات العمل المختلفة. اضافة الى ذلك فقد أدت سيادة علاقات الانتاج الرأسمالية وانهيار علاقات الانتاج الاقطاعية الى احداث تغيير اساسي في القيم والتفاليد واشكال أنماط الحياه التي كانت مسيطرة خلال المرحلة الاقطاعية وترافق مع هذا التغيير تحرر نسبي للمرأة ساعد على زيادة مشاركتها للرجل في النشاط الانتاجي.

بما أن قضية المرأة لايمكن أن تبحث بصورة مجردة وبمعزل عن قضايا المجتمع ككل، باعتبار أن قضية المرأة هي جزء من قضايا المجتمع، فان النهوض بالمرأة لايمكن أن يتم الا في اطار مشروع تنموي وطني متكامل يضمن المساواة والعدالة الاجتماعية مما يؤمن التوظيف الامثل للموارد البشرية.

ومن هنا فقد استحوذت قضايا المرأة على اهتمام المنظمات الدولية والمحلية، ومؤسسات المجتمع المدني لتحليل مركز المرأة في المجتمع، وبيان دورها الفاعل في عملية التنمية المستدامة.[1]

(١) أنظر:
الامم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣. ص ٣٢.

رابعا: ماذا يقصد بالدور الاقتصادي للمرأة ؟

الدور الاقتصادي للمرأة يقصد به[1] كل نشاط اقتصادى تؤديه المرأة داخل أو خارج المنزل بهدف إشباع احتياجات الأسرة أو المجتمع من خلال تحقيق فائدة اقتصادية، بمعنى أن هذا النشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها أو تقديرها.

وكلمة الدور مقتبسة من علوم المسرح، حيث يتقمص الممثل شخصية يؤديها فى العمل الدرامى، ويلبس قناع شخصية Character Maske يرسمه مؤلف العمل الدرامى سواء مسرحية أو تمثيلية أو غيرها. مع الفارق أن دور المرأة يكون لصيقا بشخصيتها الطبيعية كالقيام بدورها كزوجة وكأم، أو شخصيتها الاجتماعية كتولى وظيفة أو عمل قيادى سياسيا واجتماعيا.

خامسا: مدى إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي:

ينبغي الإشارة إلى أن معدلات إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي داخل قوة العمل تتباين بشكل كبير بين بلدان العالم، وتتباين أيضاً في نطاق قطاعات النشاط الاقتصادي المنظم وغير المنظم، بالإضافة إلى أنها تختلف في الدول نفسها بين الحضر

---

(١) أنظر فى ذلك: شيماء عادل فاضل، خالدية مصطفى عطا: دور المراة في تحقيق التنمية المستدامة، فى:

Journal Of AL-Turath University College 2020, Volume 1, Issue 29, Pages 223-236

Development Cooperation", Research Paper, UNDP (Internet).

International Labour Office, The ABC of Women Worker's Rights and Gender-Equality, Geneva, 2000.

والريف، وبين فئات العمر، وترجع هذه الاختلافات إلى العوامل الاجتماعية والثقافية الخاصة بهذه المجتمعات.[١]

وللمرأة دور على المستوى الاقتصادي الكلى Macro Economic Level، حيث تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، وإشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج والارتقاء بجودته، وتحسين مستوى المعيشة، والتقليص من نسبة البطالة.

ان المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى يمكن أن تدعم المشاركة الاقتصدية للمرأة ومواجهة عقبات المشاركة، ولايكتفى بتوجهات الحكومة أو المعونة الخارجية.[٢]

أنظر: (1)

Food & agriculture organization (FAO): The State of Food and Agriculture 2010-2011: Women in Agriculture, closing 1 the gender gap for development Women Empowerment and Economic Development: An Exploratory Study in Pakistan, pp. 70-78.

(2) برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى العراق: التمكين الاقتصادى للمرأة فى العراق، ادماج المرأة فى الاقتصاد العراقى. بغداد ٢٠١٢. ص ٢٧.

المطلب الثانى: اشتغال النساء في القطاعات الاقتصادية المختلفة

أولا: مساهمة المرأة في القطاع الاقتصادي المنظم :

يتركز اشتغال النساء في القطاعات المنظمة Formal Sectors في بلدان العالم الثالث بصفة عامة في مجال الخدمات، بحيث تصل النسبة إلى أكثر من ٨٠%، وتتراوح في عدد كبير من البلدان الأخرى بين ١٥% - ٣٥%. وهناك في بعض البلدان النامية التي تنمو فيها قطاعات الإنتاج الصناعي لا تتجاوز نسبة النساء المشتغلات في قطاع الإنتاج ١٦%، وتبلغ أعلاها في دول العالم الثالث جنوب شرق آسيا، وفى مصر نجد أن المرأة تمثل نسبة تتراوح بين ١٥% و٢٠% من قوة العمل الصناعية في مصر. ومما ينبغى الإشارة إليه أيضاً توزيع القوى العاملة النسائية حسب الفئات العمرية، وتركيز النساء المشتغلات في الفئتين العمريتين (٢٤-٢٠) وبين (٢٩-٢٥)، وتأخذ نسبة المشتغلات في الانخفاض تدريجياً بعد ذلك في معظم بلدان العالم الثالث.[١]

(١) أنظر: مركز القاهرة لقياسات التنمية، السيدات العاملات في القطاع غير الرسمي: الوضع الراهن والتدخلات المقترحة، القاهرة، ٢٠١٦. ص ٢٢.

Women and sustainable development goals, available on:http://www.cpahq.org/cpahq/cpa-docs/2322UN%20Women%20Analysis%20on%20Women%20and%20SDGs.pdf

ثانيا: مساهمة المرأة في القطاع الاقتصادي غير المنظم:

يلاحظ أن كثيراً من الأنشطة التي تؤديها المرأة تستثنى عادة من إحصاءات القوى العاملة والدخل القومي، وخصوصاً الأعمال التي تقوم بها المرأة في الريف وفي التجمعات البدوية والرعوية، وهي أنشطة اقتصادية تسهم في دخل الأسرة والدخل القومي. بل أن حساب الناتج المحلى الاجمالى GDP بالطرق التقليدية لايتضمن الأعمال المنزلية للمرأة كالطهى وأعمال النظافة وتربية الأطفال، وهى اضافة للدخل الحقيقى للأسرة.(١)

وهناك توجهان رئيسيان لرؤية دور المرأة في التنمية: أولهما بتصور ما ينبغى أن يكون عليه مساهمة المرأة فى التننمية، بمعنى مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي، وحصولهن على خدمات التعليم والصحة والانخراط فى المشاركة السياسية. أما التوجه الثاني فيبحث في واقع المجتمع، والمساهمة الفعلية للنساء، مثل دور النساء في قطاع العمل غير الرسمي، ودورهن في دعم الاقتصاد المنزلي ورعاية الأسرة.

ويصل معدل عمل المرأة في بلدان العالم الثالث في المجال التجاري والزراعي والحرفي والرعوي، وتحضير الطعام وحفظه الى ٦٠%، ويمثل أيضاً ٧٠% في المشاريع الاجتماعية الصغيرة. وكل الأعمال المنزلية تقريباً التي تتضمن في بعض

---

(١) أنظر:

World Bank, MENA Development Report, "Opening Doors : Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa". Washington, DC, 2013.

https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/12552 License: CC BY 3.0 IGO.

القرى حمل الماء والإنتاج الزراعي والحطب وغيرها من الأنشطة تندرج تحت القطاعات الاقتصادية غير الرسمية أو غير المنظمة Informal Sectors. هذا إلى جانب كثير من الأعمال التي تعتبر مساندة للرجل ومهيئة لظروف عمله. وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة المشتغلات في القطاع الزراعي والمهن الزراعية من القوى العاملة النسائية بحيث تتراوح ما بين ٢٥% - ٨٥% في البلدان المعتمدة أكثر على الموارد الزراعية. وتبلغ نسبة مساهمة المرأة في المناطق الريفية والبدوية أعلاها فى فئة العمر العشرين فأكثر، وفئة العمر (٥٠-٤٠) سنة. أما بالنسبة لمصر فهي لا تختلف كثيراً، فنسبة النساء المشتغلات في القطاع الزراعي والحرفي تمثل ٢٧،٧%، وهي في نفس الوقت تمثل ٥٥% من مجموع النساء في المناطق الريفية.(١)

أما بالنسبة لدول شمال أفريقيا، فالجزء الأكبر من عمل المرأة في مجال القطاع غير الرسمى أو غير المنظم ما زال غير محدد كما أنه غير مسجل، وتؤكد الدراسات التي أجريت عن تونس بشأن بعض خصائص عمل المرأة تركيز الإناث على الأعمال الدنيا، وأن ٤٩% منهن يمارسن أعمالاً يدوية، وتقوم ٢٨% من النساء العاملات بأعمال النظافة في المنازل بتونس، وتبلغ مساهمة المرأة في الجزائر في القطاع غير المنظم ٦% من المجموع الكلي للنساء، أما في المغرب فهي قرابة ٣٨%.

(١) أنظر:

FAO, WOMEN IN AGRICULTURE: Closing the gender gap for development , 2011. , pp. 66-69.

UN FAO, Gender Rights and Land, 2014.

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/hunger/

وبايجاز فان عمل النساء يتركز في قطاعات اقتصادية معينة ومهن محددة في قطاع الخدمات، كما أن نصيبهن من بعض الأعمال التي تدر أجراً عالياً ما زال هزيلاً وغير متساو مع أجور الرجال. وعلى وجه التحديد في أعمال التشييد والبناء والأعمال الزراعية وأعمال النظافة في البيوت.

ثالثا: دراسات منظمة العمل الدولية حول تشغيل النساء:

أسفرت دراسات منظمة العمل الدولية ILO عن أن ثلث العاملين في العالم من النساء، وأن أعلى نسبة لإسهام المرأة هي من سن ١٥ عاماً فأكثر، أما فيما يتعلق بإسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، فقد دلت الدراسات على أنها تبلغ أقصاها في روسيا الاتحادية ٦٠%، وتبلغ أدناها في بعض الدول الأفريقية أقل من ١٠%. وتشير الإحصاءات إلى أن المعدل السنوي لنمو القوى العاملة يتراوح ما بين ٣% - ٤% في معظم البلدان العربية بين ١٩٨٠ - ١٩٩٥، ولم يزد نصيب العاملات في القوى العاملة سوى زيادة طفيفة، فزادت بنسبة إجمالية بين ١% - ٢% في معظم البلدان باستثناء الأردن التي يقفز فيها نصيبهن إلى ٦% منها خلال نفس الفترة البالغة خمسة عشر سنة. ونجد هذه النسبة في بعض دول الخليج مثل قطر والإمارات منخفضة حيث يصل نصيبهن إلى ١%، وتبلغ أعلاها فى لبنان ١٤,٥%، بينما يبلغ نصيب النساء في القوى العاملة بمصر دون مستوى ١٠%.[١]

(١) أنظر:

ILO, "Women at Work: Trends 2016", Geneva, 2016b.

PAYFORT Blog, "Female Entrepreneurs in the Middle East", Infographic, 2016, pp 44-48.

أما بالنسبة لمدى إسهام المرأة في شمال أفريقيا في النشاط الاقتصادي في القطاع المنظم، فتوضح بعض الدراسات أن منطقة شمال أفريقيا ما زالت دون المستويات المقبولة، ولا سيما فيما يتعلق بعمل المرأة، إذ يعتبر مستوى نشاط المرأة الجزائرية في الفئة العاملة من السكان من أدنى المستويات في العالم، كما أن معدل زيادته منخفض ٢,٦١% عام ١٩٧٧، إذا ما قورن بمعدل عمالة المرأة في تونس ١٨,٧% عام ١٩٧٧.

ويتركز اشتغال النساء في القطاعات المنظمة في بلدان العالم الثالث بصفة خاصة في مجال الخدمات، بحيث تصل النسبة في عدد من الدول النامية إلى أكثر من ٨٠%، وتتراوح في عدد كبير من البلدان الأخرى بين ١٥% - ٣٥%. وهناك في بعض البلدان العربية التي تنمو فيها قطاعات الإنتاج الصناعي لا تتجاوز نسبة النساء المشتغلات في قطاع الإنتاج ١٦%، وتبلغ أعلاها في دول جنوب شرق آسيا، وفى مصر نجد أن المرأة تمثل نسبة تتراوح بين ١٥%-٢٠% من قوة العمل الصناعية في مصر.

ومما ينبغى الإشارة إليه أيضاً توزيع القوى العاملة النسائية حسب الفئات العمرية، وتركيز النساء المشتغلات في الفئتين العمريتين (٢٤-٢٠) وبين (٢٩-٢٥)، وتأخذ نسبة المشتغلات في الانخفاض تدريجياً بعد ذلك في معظم البلدان النامية.

ويختلف إقبال المرأة على العمل أو حتى الرغبة فيه وفقاً لبعض الاعتبارات الاجتماعية والثقافية، فالمرأة غير المتزوجة قد تقبل أعمالاً لا تقبلها المرأة المتزوجة، أو بالأحرى لا يسمح لها اجتماعياً أن تمارسها، بالإضافة إلى أن الوضع الطبقي يلعب دوراً أساسياً في قبول العمل أو رفضه. وعلى الرغم من ذلك فقد أكدت الدراسات إخلاص المرأة في مجالات العمل المختلفة ومساهمتها الفعالة في التنمية.

وفى دراسة حول الإتجاهات الحديثة في مجال تمكين المرأة العربية والفجوة بين الرجل والمرأة أنه قد نجحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للمرّة الأولى في العام ٢٠١٦ في تقليص أكثر من ٦٠% من الفجوة الإجمالية بين الرجل والمرأة. وفي تقرير الفجوة حسب النوع، تُقاس هذه الفجوة وفق المؤشّر الفرعي حول المشاركة والفرص الاقتصادية، والمؤشّر الفرعي حول التحصيل العلمي، والمؤشّر الفرعي حول الصحة والبقاء، والمؤشّر الفرعي حول المشاركة السياسية. ورغم هذا التحسن فان المنطقة تعاني من أوسع فجوة بين الرجل والمرأة مقارنة بباقي المناطق في العالم.

رابعا: وضع المرأة العربية في مجال العمل وتحقيق لتنمية المستدامة:

الفجوة بين الرجل والمرأة في المشاركة في القوى العاملة، ونسب التوظيف انخفضت بصورة بسيطة في المنطقة العربية مقارنة بالمستويات العالمية بين العامَين ١٩٩٥ – ٢٠١٥، فقد انخفضت نسبة المشاركة العالمية للمرأة في القوى العاملة من ٥٢،٤% الى ٤٩،٦% في حين سجّلت نسبة الرجال ٧٩،٩% ثم ٧٦،١% على التوالي، وتبقى فرص مشاركة المرأة في سوق العمل على المستوى العالمي أقلّ بنسبة ٢٧% من الفرص المتوفرة للرجل.(١)

غير أن الثغرة بين الرجل والمرأة في القوى العاملة في البلدان العربية هي الأعلى وتبلغ مستويات أعلى بكثير من المستويات المسجّلة في باقي مناطق العالم خلال الفترة نفسها. ومن جهة أخرى فان المساهمة في سوق العمل ليست المقياس الوحيد

(١) أنظر:

(UNEP/ROWA), Sustainable Consumption and Production in the Arab Region, Available on: http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal12.pdf

World Economic Forum, "The Global Gender Gap Report", 2016. , pp 4-9.

لقياس مدى مساهمة في التنمية المستدامة، فإننا نحتاج إلى إيجاد مفهوم مختلف تماماً لتقييم مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة من التلوث وتدمير الموارد الطبيعية.(١)

(٢): المرأة العربية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

فى دراسة استرشادية لمنظمة المرأة العربية والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة تم تقسيم أهداف التنمية المستدامة إلى ثلاثة مجموعات:(٢)

المجموعة الأولى: أهداف أساسية لها دور مباشر في تعزيز مشاركة فعالة للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة؛ وهي: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. والقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان وتوفير العمل اللائق للجميع.

المجموعة الثانية: أهداف مكملة، ولها دور غير مباشر في تعزيز دور المرأة في قيادة أهداف التنمية المستدامة؛ وهي: القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة. والحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

---

(١) أنظر فى ذلك:

Rokni, F. and Poladian, A. (2009): Arab Women Viewpoints with Respect to Their Participation in Social Development in the Society. Journal of Applied Sciences 9 (7): 1293-1300

(٢) أنظر:

منظمة المرأة العربية والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة: المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى المنطقة العربية: دراسة استرشادية. القاهرة، ٢٠١٦. ص ٢٠.

وتوصف هذه الأهداف بأنها مكملة من منظور المساواة بين الجنسين؛ لأن تحققها من شأنه تحسين البيئة المحيطة بتعزيز مشاركة المرأة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .بعبارة أخرى؛ تدعم هذه الأهداف المرأة ولكن بشكل غير مباشر؛ عبر تحسين الفرص المحيطة بها.

المجموعة الثالثة: وهى عبارة عن أهداف إضافية لتعزيز دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ مثل: ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وحماية البيئة مثل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، وحماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

وتساعد هذه المجموعة من الأهداف في تحقيق فرص أفضل للمرأة بشكل غير مباشر أيضا، لكنها تتسم بالأساس بأنها أهداف مشتركة بين الدول، أو ذات بعد يرتبط بالمشاركة العالمية، وتخضع عملية التحسن فيها للإطار المشترك بين عدة دول، أو تحتاج لإنفاق إضافي خارج مقدرة الدولة الواحدة، وهذه الأهداف لا يوجد بها أي مؤشر ذي صلة بالمساواة بين الجنسين.

خامسا: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية:

في مارس ٢٠١٧ أعلنت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ لتكون بمثابة منهاج عمل لجميع الجهات الحكومية وغير الحكومية لتمكين المرأة في كافة مناحي الحياة: تم اعداد الاستراتيجية اتساقا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وتتضمن استراتيجية المرأة المصرية ٢٠٣٠ أربعة محاور هى :

محور التمكين السياسي، محور التمكين الاقتصادي، محور التمكين الاجتماعي، محور الحماية، إلى جانب التدخلات الثقافية والتشريعية.(١)

لقد وضعت استراتيجيات وخطط وطنية للعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، لكن مازالت الفجوة متسعة بين ما تقره هذه الاستراتيجيات وما تم تنفيذه على أرض الواقع، فلا زالت مشاركة النساء السياسية وتمثيلهن محدوداً فى مواقع اتخاذ القرار بالهيئات التنفيذية والتمثيلية والمجتمع المدنى، وينعكس ذلك على مشاركتهن بفاعلية فى صنع القرارات الخاصة بالسياسات العامة

والتشريعات، ويمثل ذلك اختلال فى تحقيق المشاركة المتساوية بين النساء والرجال، وهو ما يعد امراً أساسياً لتحقيق الديمقراطية.

(١) أنظر: منظمة المرأة العربية: تقرير حول المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى المنطقة العربية: دراسة استرشادية. ص ٥٠.

المبحث الثالث

الاطار القانونى لتمكين المرأة

ومشاركتها فى تحقيق التنمية المستدامة

مقدّمة:

مصطلح «النساء المفقودات » يقصد به استمرار عدم المساواة بين الجنسين، وقد ابتكره أمارتيا سِن في مقالة له سنة ١٩٩٠، ويعني أيضا أن نسبة النساء الفعلية أدنى ممّا هو متوقع لو أن البنات والنساء في الدول النامية يولدن ويمتن بالمعدل نفسه الموجود لدى الرجال، كما يحصل في أفريقيا جنوب الصحراء، والبنك الدولى سنة ٢٠١١ يقدَّر عدد الإناث اللواتي يُفقدن كل عام قرابة ٦ ملايين أنثى منهن ٢٣% لا يولدن أبدًا، ونحو ١٠% يمتن في سنوات الطفولة الأولى، ونحو ٢١% في سنوات الإنجاب.(١)

ثمة علاقة متبادلة بين التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة الذي يُعرَّف بأنه تحسين قدرة المرأة على الوصول إلى عناصر التنمية، ولاسيما الصحة، والتعليم، وفرص كسب الرزق، والمشاركة السياسية، فمن جهة يمكن للتنمية أن تؤدي دورًا

(١) نقلا عن الكاتبة إستر دوفلو Esther Duflo وهى تعمل في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وقد نشرت مقالة حول تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية، أنظر:

Esther Duflo: "Women Empowerment and Economic Development, Journal of Economic Literature 2012, 50(4), 1051-1079.
http://dx.doi.org/10.1257/jel.50.4.1051

أساسًا في تقليل عدم المساواة بين الجنسين، ومن جهة أخرى، يمكن للتمكين أن يزيد سرعة التنمية[١].

ان المساواة بين الجنسين تزداد عندما يتراجع الفقر، ويتعين بالتالي التركيز على توفير شروط ملائمة للتنمية المستدامة، مع السعي لاتاحة فرص متساوية للجنسين. ان الفقر وغياب الفرص أمام المرأة يزيدان في عدم المساواة بين الرجل والمرأة، لأن التنمية الاقتصادية حينما تخفف حدة الفقر تحسّن شروط المرأة مرتين أولًا، لأن تخفيف الفقر يحسّن شروط جميع الناس، ومن بينهم المرأة، وثانيًا، لأن عدم المساواة بين الجنسين يتراجع بتراجع مستوى الفقر، وبالتالي يرتفع مستوى مشاركة المرأة في التنمية المستدامة.[٢]

المطلب الأول: دور الاتفاقيات الدولية والدستور فى تمكين المرأة

أولا: قضية المساواة بين الجنسيين فى أجندة الأمم المتحدة للتنمية المسندامة:

أصدرت الأمم المتحدة أجندة التنمية ٢٠٣٠ فى سبتمبر ٢٠١٧ لتحقيق ١٧ هدف، والهدف الخامس منها حول تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

(١) أنظر:

United Nations. 2005. Progress towards the Millennium Development Goals, 1990–2005.

(٢) أنظر:

World Bank. 2011. World Development Report 2012: Gender Equality and Development. Washington, D.C.

ويتضمن الهدف تحقيق خمسة مقاصد من بينها مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار فى الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

وتلتزم كل دول العالم بالإعلان عن خطط وطنية من أجل العمل على تحقيق أهداف التنمية، وفى هذا السياق أصدرت الحكومة المصرية فى سنة ٢٠١٥ استراتيجية التنمية المستدامة ـ رؤية مصر ٢٠٣٠، كما أصدر المجلس القومى للمرأة فى مارس ٢٠١٧ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، وتتضمن هذه الاستراتيجية الأهداف التى تعتزم الدولة تحقيقها من أجل تحقيق أهداف التنمية ٢٠٣٠، الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وتشمل عدد من المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتعلق بتعزيز المشاركة السياسية للنساء ووصولها لمواقع اتخاذ القرار، نصت الاستراتيجية على تحقيق التمكين السياسى للمرأة وتعزيز أدوارها القيادية من خلال تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بجميع أشكالها، بما فى ذلك التمثيل النيابى على المستويين الوطنى والمحلى، ومنع التمييز ضد المرأة فى تقلد المناصب القيادية فى المؤسسات التنفيذية والقضائية، وتهيئة النساء للنجاح فى هذه المناصب، وحددت الاستراتيجية مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين السياسى وتعزيز الدور القيادى للمرأة.[1]

من ذلك ينضح وجود ارتباط عميق بين قضية المساواة بين الجنسين، وبين جميع أهداف التنمية المستدامة؛ فالأمر لا يتعلق فقط بقضية أخلاقية وإنما يتعلق بواقع فعلي؛ أساسه أن المرأة هي نصف المجتمع، وبالتالي فإن الحديث عن المرأة وقضاياها

(١) أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر المساواة بين الجنسين،
http://hdr.undp.org/en/composite/GII

يتقاطع عرضيا مع سائر القضايا المجتمعية التي تعبر عنها أجندة التنمية المستدامة[1].

ان المساواة بين الجنسيين هي واحدة من أهم أهداف التنمية المستدامة، وبالرغم من التقدم الكبير الذي حققته الأمم في هذا القطاع، لم تنل المرأة حقوقها كاملة، وبمجرد توفر تكافؤ الفرص أمام السيدات والفتيات في المشاركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ستتضاعف القدرة على تطوير المجتمع الى الأفضل.

ان بعض التقاليد والقوانين تحد من اختيارات المرأة المهنية مثل قدرتها على الحصول على جواز سفر، واستطاعتها الخروج من المنزل وتكوين المشروع الخاص بها، وملكية الأصول والعقارات والميراث. وفي دراسة خاصة أعدها صندوق النقد الدولي أفادت أن هذا النوع من التمييز القانوني ضد المرأة يرتبط بمستويات منخفضة من تعليم المرأة وفروق كبيرة في الأجر بين الرجل والمرأة وعدد قليل من الأعمال الحرة التي تديرها المرأة وتمتلكها.

ولتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ومواجهة هذه العوائق السياسية والاجتماعية، يجب إيجاد طرق لتمكين المرأة والفتيات ويشمل ذلك زيادة الوعي والتدريب المهني. ويخلص المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن عوائق الوصول إلى ذلك الهدف كبيرة وتحتاج إلى مهارات من صانعي القرار والفهم العميق للمجتمعات والتزام القيادات للوصول إلى ذلك الهدف، ويتطلب ذلك أن تكون القيادة النسائية في كل

(١) أنظر: منظمة المرأة العربية والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة: المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى المنطقة العربية: دراسة استرشادية. القاهرة، ٢٠١٦. ص ١٥.

المؤسسات تمثل نسبة المرأة العاملة بهذه المؤسسات، أما صانعي السياسات يجب عليهم أن يوفروا بيئة أعمال مواتية للمرأة.(١)

ثانيا: الدستور يصنع الاطار القانونى لتمكين المرأة:

على مستوى التشريعات تضمن دستور ٢٠١٤ عددا من المواد التى تمثل فرصة جيدة من أجل تعزيز المشاركة السياسية للنساء ووصولهن لمواقع اتخاذ القرار، فأعطى الدستور ضمانات وحماية دستورية للنساء فى عدد من مواده، فألزم الدولة فى المادة ٩ بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وجرَم التمييز فى المادة ٥٣ بجميع اشكاله وأيضاً الحض على الكراهية، وأصبحت أى ممارسة تمييزية جريمة تستوجب العقاب .وبناء عليه، يجب مراجعة القوانين التى تنطوى على نصوص تمييزية، والعمل على تعديلها، كما نصت نفس المادة على إنشاء مفوضية لمناهضة كل أشكال التمييز.(٢)

كما نصت المادة ١١ على ضرورة قيام الدولة بإجراءات وتدابير للتصدى للتمييز الذى تتعرض له النساء بشأن شغل المناصب القيادية والوظائف العامة وتولى الوظائف فى الهيئات القضائية .نصت هذه المادة على قيام الدولة بتطبيق إجراءات وتدابير تسمح بتمثيل النساء تمثيل مناسباً فى البرلمان، وتركت للمشرع تنظيم ذلك

(١) أنظر: منى فريد بدران: تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة العربية في وسط عالم العمل المتغيّر، فى: منظمة العمل الدولية: الاجتماع العربى الثلاثى حول مستقبل العمل. بيروت، ٣ أبريل ٢٠١٧.

(٢) أنظر: الموقع الرسمى لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى:

http://sdsegypt2030.com/

الموقع الرسمى للمجلس القومى للمرأة

http://ncw.gov.eg/ar

دون النص على ضمانات دستورية يلتزم بها المشرع على غرار المادة ١٨٠ فى نفس الدستور؛ وهى المادة التى نصت على تخصيص ربع عدد المقاعد للنساء فى المجالس المحلية المنتخبة.

ثالثا: التزام الدولة بالاتفاقيات والعهود الدولية:

أقرت جميع الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية بمبدأ المساواة بين الرجال والنساء، وأكدت على ضرورة القضاء على التمييز بجميع أشكاله، وخصص مؤتمر بكين فى سبتمبر ١٩٩٥ مساحة للحديث عن وصول النساء للسلطة، ونص المؤتمر فى بيانه على إجراءات عملية موجهة الى مواقع صنع القرار سواء كانت الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة أو الحكومات أو منظمات المجتمع المدنى.(١)

ومن هنا تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود الدولية حيث تنص المادة ٩٣ من الدستور على أن الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التى تصدق عليها مصر تصبح لها قوة التنفيذ، وبموجب هذه المادة، تلتزم الحكومة المصرية بتطبيق الاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها مصر ومنها العهدين الدوليين الخاصين بكل من الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتى صدقت عليهما مصر فى عام ١٩٨٢، والاتفاقية التى صدقت عليها مصر بشأن الغاء كافة أشكال

(١) أنظر:

World Economic Forum. "The Global Gender Gap Report". 2017.

World Bank. "Gender and Development in the Middle East and North Africa", Washington DC,2003 http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20262206/genderoverview.pdf

التمييز ضد النساء سنة ١٩٨١، كما يجب مراجعة جميع القوانين التى تخالف المبادئ والحقوق التى نصت عليها هذه الاتفاقيات ووقعت عليها الحكومة المصرية.

نصت المادتان ٢، ٧ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على تمتع كل إنسان بجميع حقوقه دونما تمييز من أى نوع، بما فى ذلك التمييز على أساس الجنس؛ وركزت المادة ٢١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على المشاركة لكل شخص حق »فى الحياة العامة وشغل الوظائف، فنصت المادة على أن المشاركة فى إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون فى حرية، لكل شخص، بالتساوى مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة.

كما أكدت المادة ٢٥ بالعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل مواطن فى الترشح والتصويت عند إجراء انتخابات نزيهة تُجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرى، وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين. كما أكدت المادة ٢٦ من نفس العهد على المساواة أمام القانون والحق المتساو فى التمتع بحمايته. كذلك تضمنت المادة إضافة مهمة تتعلق بدور القانون كأحد آليات التصدى للتمييز يجب أن يحظر القانون أى تمييز.(١)

كما نصت المادة ٣ بالعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن الدول الأطراف فى هذا العهد بضمان مساواة الذكور والإناث فى حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها فى هذا العهد، وإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(١) أنظر: مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، ١٦ أكتوبر ٢٠١٧. ص ٢٠.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)،" المرأة والسلام والأمن: دور المؤسسات في أوقات السلام والحرب في المنطقة العربية"، الأمم المتحدة، بيروت، يناير ٢٠١٧. ص ٢٢.

المطلب الثانى: اصدار قوانين لتمكين المرأة وحمايتها

أولا: أولويات قانونية لتسريع تمكين المرأة والفتاة:

حرصت الحكومة المصرية على وضع تدابير مؤقتة وخاصة من أجل حماية المرأة من جميع أشكال التمييز ومن أجل تحقيق المساواة. فعلى المستوى الدستوري نصت المادة ١١ من الدستور المصري ٢٠١٤ أن تكفل الدولة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تعمل الدولة علي اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيل مناسبا في المجالس النيابية، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الادارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها. كما تنص المادة ٢١٤ على حق إبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاك يتعلق بمجال عمل المجالس القومية المستقلة.

كما نصت التعديلات الدستورية لسنة ٢٠١٩ علي تخصيص نسبة ٢٥ % للمرأة في البرلمان. وعلى مستوى المحليات، كفلت المادة ١٨٠ من الدستور للمرأة ربع عدد المقاعد. وينص قانون الاستثمار الجديد فى المادة ٢ على ضمان تكافؤ فرص الاستثمار لكل من الرجال والنساء.

كما صدر القانون المنظم لعمل المجلس القومى للمرأة، القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٨، ليكون عمل المجلس بموجب قانون بدلا من قرار ضمانا للاستدامة وانعكاسا لالتزامات مصر الدولية نحو وجود الية معنية بشئون المرأة.

ثانيا: تجريم التحرش الجنسى:

تم تعريف مفهوم التحرش الجنسي لأول مرة بموجب القانون، وعليه يعاقب القانون على التحرش الجنسي اللفظي والجسدي والسلوكي وعبر الهاتف والانترنت بالسجن لمدة تتراوح بين ٦ أشهر و ٥ سنوات وغرامة تصل إلى ٥٠ ألف جنيه مصري، مما يمثل خطوة رئيسية نحو تحقيق السلامة للنساء والفتيات المصريات في الأماكن العامة، كما تم تعديل المواد المتعلقة بالتحرش والاغتصاب وهتك العرض والتعرض للغير وبالتالى فقد جاءت التعديلات لتوسيع نطاق التجريم لجرائم العنف الموجهة للمرأة.

تم تعديل قانون العقوبات سنة ٢٠١٦، فى المادة ٢٤٢ بحيث ينص على عقوبة السجن من خمس إلى سبع سنوات لمن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتصل إلى خمس عشرة سنة إذا أسفرت القضية عن عجز دائم أو وفاة.

وتم تعديل قانون الميراث رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٧ لفرض عقوبات أكثر صرامة على أولئك الذين يحجبون الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث الأمر الذى له عظيم الأثر على النساء.

ثالثا: قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية:

وفى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر سنة ٢٠١٤ تم تخصيص نصف المقاعد في كل قائمة للسيدات لضمان تمثيلهن بصورة مناسبة. وقد أسفرت انتخابات عام ٢٠١٥ عن فوز ٧٥ نائبة فارتفع عدد النائبات الى ٩٠ نائبة من إجمالي ٥٩٦ عضو مجلس نواب، بنسبة ١٥%، وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ التمثيل البرلماني للمرأة المصرية، وارتفع ترتيب مصر عالميا لتصبح في المرتبة ٩٩ بعد أن كان ترتيبها ١٢٥.

رابعا: قانون الخدمة المدنية:

صدر قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ الذي يمنح مزايا للأمهات العاملات مثل إجازة أمومة لمدة ٤ أشهر بدلا من ٣ أشهر، والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠

سنة ٢٠١٧ اطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية للمرأة ٢٠٣٠ بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة، وتعد بمثابة خارطة طريق للحكومة المصرية لتنفيذ كافة البرامج والأنشطة الخاصة بتمكين المرأة، فهى تعتبر وثيقة عمل لجميع الجهات والهيئات واجهزة الدولة وتتضمن علي ٣٤ مؤشر. وركزت الاستراتيجية علي جميع اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ولم يقتصر تركيزها على الهدف الخامس فقط المعنى بالمرأة، وتضمنت اربع محاور رئيسية هي المحور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والحماية، بالاضافة الي وجود التشريعات وتغير الثقافة المجتمعية السلبية السائدة والخروج بالبيانات الوطنية الموثقة من اجهزة الدولة المعنية لاعتمادها علي المستوي الدولي.

وتتبني وزارة التخطيط استراتجية تمكين المرأة كاملة ومرصد المرأة المصرية لتكون جزء من استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ كما تحرص علي التأكد علي ان تكون استراتيجية تمكين المرأة ضمن القراءة المستجدة لرؤية مصر ٢٠٣٠.

ويصدر كل عامين تقرير عن وضع المرأة لتقديمه ليس علي المستوى الوطني فقط بل أيضا يتم تقديمه للمجتمع الدولي. وتوجد آليات رسمية قائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كما تسعى الاستراتيجية إلى الاستجابة للاحتياجات الفعلية للمرأة المصرية خاصة المرأة المعيلة والمسنة والمعاقة، باعتبارهن الفئات الأولى بالرعاية عند وضع الخطط التنموية من أجل توفير الحماية الكاملة لهن، والاستفادة الكاملة من الطاقات والموارد البشرية والمادية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص كما نص دستور مصر ٢٠١٤.

وتعد مصر هي الدولة الأولي التى قامت بتوطين الأهداف الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وبدأت في توظيفها لضمان مشاركة المجتمع بأسره وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

المطلب الرابع: مجالات تمكين المرأة ودورها فى التنمية المستدامة

تحتوي الاستراتيجية الوطنية للمرأة ٢٠٣٠ على ٣٤ مؤشر من أهداف التنمية المستدامة وتتألف من أربعة أعمدة رئيسية، وهى: التمكين السياسي والقيادة، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية. مع التشريعات والثقافة كركائز متقاطعة لتلك المحاور الأربعة.

أولا: المشاركة السياسية للمرأة ومجالات التمكين:

ينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان على حق كل فرد في أن يشترك في حكومة بلده ، وتمكين المرأة من أداء دورها ونيلها للاستقلال الذاتي وتحسين مركزها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، أمر ضروري لتحقيق الحكم والادارة والتنمية المستدامة على اساس الوضوح والمساءلة في جميع جوانب الحياة ، وعلاقات القوة التي تعوق تحقيق المرأة لذاتها، تؤثر على عدة مستويات في المجتمع من المستوى الشخصي للغاية الى اعلى مستوى في الحياة العامة، لذلك فأن تحقيق الهدف المتمثل في اشراك المرأة والرجل على قدم المساواة في صنع القرار من شأنه أن يؤدي الى توازن يعكس بصورة أدق تكوين المجتمع، ويعد شرط مسبق للاداء الديمقراطي السليم، وتؤدي المساواة في عملية صنع القرار السياسي وضيفة نفوذ يتعذر بدونها الى حد كبير تحقيق الادماج الفعلي لعنصر المساواة، يؤدي دورا بالغ الاهمية في عملية النهوض بالمرأة بشكل عام.(١)

وتظل قضية المشاركة السياسية للمرأة فى مصر وتقييم الفرص المتاحة لها للنفاذ إلى كافة مواقع صنع القرار سواء على مستوى مؤسسات الدولة أو منظمات المجتمع المدنى من القضايا التى تحتاج إلى مقاربة مختلفة وغير تقليدية فى التعامل معها، مقاربة قادرة على نسج العلاقات بين الجوانب والأبعاد التنموية والحقوقية والسياسية، تتحرك بقضية التمكين السياسى للنساء من مجرد النضال فى سبيل

---

(١) أنظر:

أيمن عبد الوهاب، تمكين المرأة سياسيا ...الأدوار والاشكاليات، المؤتمر العلمى الخامس لثقافة المرأة، وزارة الثقافة، مايو ٢٠٠٧. ص ٣٣.

أحمد أبو المجد، تعزيز المشاركة السياسية والعامة للنساء داخل الأحزاب والنقابات، مؤسسة قضايا المرأة المصرية، ٢٠١٤. ص ٢٢.

تخصيص بعض المقاعد للنساء هنا وهناك أو ضمان وجود عدد ما من النساء فى مواقع صنع القرار أياً كانت إلى تحقيق مشاركة سياسية ذات نوعية متميزة، تؤثر بشكل واضح على مؤسسات صنع السياسة فى مصر بدرجة تتيح دمجاً حقيقياً لقضايا النساء فى السياسات العامة، وبالمثل فى الجهود التنموية سواء التى تقوم بها الدولة أو المجتمع المدنى. فالحديث عن تعزيز نفاذ النساء إلى مواقع صنع القرار، ليس هدفه فقط مجرد ضمان تمثيل كمى، ولكن أيضاً تحقيق نقلة نوعية واضحة فى دمج قضايا النساء فى كافة الجهود التنموية والسياسات العامة. والمتابع للحوار الدائر حول أهداف التنمية المستدامة سوف يكتشف السعى الحثيث لدمج قضايا النساء فى غالبية هذه الأهداف، فقضايا النساء تتقاطع مع كافة القضايا التنموية.(١)

تمثل المشاركة المتزايدة للنساء فى العمل السياسى عاملًا محورياً للارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فالمرأة المشاركة فى العمل السياسى تدافع عن حقوق النساء والأطفال والأسرة. وعلى الرغم من اتخاذ كثير من التدابير مثل تخصيص مقاعد للنساء فى البرلمان إلا أن هذا مازال غير كافياً للتصدى للتفاوت القائم على أساس النوع، وذلك لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بكيفية النظر لقضية تخصيص مقاعد للنساء، وهل هو مجرد إجراء لاستكمال ترتيبات دستورية أم مجرد خطوة فى إطار رؤية متكاملة تتعامل مع كافة جوانب قضية المساواة بين النساء والرجال، وما يعنيه ذلك من فحص كل المعوقات والتحديات سواء ما يتعلق منها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء وكذلك القيود الثقافية.(٢)

---

(١) أنظر: هويدا عدلى (مؤلف ومحرر): المشاركة السياسية للمرأة. الناشر مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، مكتب مصر، القاهرة، ٢٠١٧.

(٢) أنظر فى ذلك:

هويدا عدلى (مؤلف ومحرر): المشاركة السياسية للمرأة. ...مرجع سابق. ص ١٥.

ان نظام الكوتا يجب أن يصاحبه تغيير فى النظم السياسية والمؤسسية التى ظلت تعكس قيم ذكورية، لا تعزز المساواة بين الجنسين، ومن هنا تبرز أهمية البيئة السياسية والأمنية فى توفير المناخ المناسب للمشاركة الفعالة للمرأة فى الحياة السياسية والعامة، وهنا دور النخبة الحاكمة التى تتمتع بالرؤية والإرادة السياسية.

بالنظر الى المشاركة السياسية للمرأة فان هناك قصور فى كافة مؤسسات الدولة المصرية باستثناءات قليلة، ولا يختلف الوضع كثيراً داخل منظمات المجتمع المدنى، مما يقتضى رؤية شاملة لكيفية تجنيد القيادات النسائية فى هذه المواقع وتأهيلهن للمواقع القيادية فيها وتسهيل بيئة مناسبة لذلك.(١)

يوفر دستور ٢٠١٤ فى مواده العديد من الفرص التى تحقق نقلة نوعية وكمية فى تحقيق المساواة بين، إلا أن تفعيل هذه المواد يتطلب رؤية شاملة، لا تقتصر فحسب على سن القوانين أو تعديل ما هو قائم منها كى يتوافق مع الدستور، ولكن أيضاً سياسات اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤدى إلى إحداث تغيير حقيقى فى القلاقات المجتمعية التى تغذى التمييز على أساس النوع.

ان تخصيص مقاعد للنساء فى البرلمان قد حقق نتائج جيدة فى تمثيل النساء وارتبطت أعلى معدلات مشاركة للنساء فى البرلمان بتخصيص كوتا للنساء سنة ٢٠١٥ وكانت أعلى من سنوات سابقة. هذا من ناحية الكم لكن القضية الأساسية ليست قضية الكم ولكن السعى إلى مشاركة سياسية ذات نوعية متميزة، وهو ما يحتاج إلى توافر عدة شروط تتعلق بالبيئة السياسية الملائمة التى تُجرى فيها الانتخابات وسير العملية الانتخابية ونزاهتها، كذلك دعم ومساندة النائبات أثناء الدورة البرلمانية.

---

(١) أنظر فى ذلك:
هويدا عدلى (مؤلف ومحرر): المشاركة السياسية ... مرجع سابق. ص ١٩.

وفى هذا المجال فان دور المنظمات النسوية وبالأخص الحقوقية لـه أهميتـه فـى هذا الأمر من خلال تحسين أداء الكوادر المنتخبة ببناء قدراتهن، وأيضاً مساعدتهن فى إعداد أجنـدة لمـشروعات القـوانين والـسياسات المطلوبـة وإمـدادهن بالمـشورة والمعلومات.

تعد المادة ١٨٠ من دستور ٢٠١٤، التى خصصت ربع مقاعد المجالس المحلية المنتخبة للنساء، فرصة يجب العمل عليها من خلال حوار مجتمعى حول مشروع قانون الإدارة المحليـة، وبـالأخص نظـام الانتخـاب الـذى سيطبق عليـه وكيفيـة ضمـانه لتمثيل حقيقى للنساء.

ان قضية تعزيـز المـشاركة الـسياسية للنـساء ليست قضية ذات أبعـاد قانونيـة وسياسية فحسب، ولكنها انعكاس لأوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافيـة، فـإن علاقتهـا بمؤشرات التمكين الاقتصادى والاجتمـاعى علاقـة وثيقـة وتفاعليـة. فالتقدم فـى قضية تمكين النساء مـرتبط بالـسياسات العامـة فـى مجـال التعليم والـصحة والعمـل والقوانين التقدمية المتعلقة بالأسرة، كما أن زيادة نسبة تمثيل المرأة فى مؤسسات صنع القرار كان لها أثر فـى تبنـى سياسـات تـدعم المـساواة النوعيـة وتعزز مـن الوضـع الاقتصادى والاجتماعى للمرأة فى كثير من بلدان العالم.(١)

ثانيا: محور التمكين الاقتصادي:

١- انخفض معدل البطالة بين النساء من ٢٤ ٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٢١،٤% في عام ٢٠١٨ ثم إلى ١٩،٦% في الربع الأول من عام ٢٠١٩.

(١) أنظر فى ذلك:
هويدا عدلى (مؤلف ومحرر): المشاركة السياسية للمرأة.... مرجع سابق. ص ٢٦.

٢- زيادة نسبة النساء اللاتى يحملن حسابات بنكية من ٩٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٢٧٪ في عام ٢٠١٧. وزيادة نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للنساء من ٢٣ ٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٤٦% في عام ٢٠١٨. وزيادة نسبة قروض التمويل متناهية الصغر المخصصة للنساء من ٤٥ ٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٦٩ ٪ في عام ٢٠١٨.

٣- نسبة المستثمرات في البورصة ٣٠٪، كما بلغ عدد المستفيدين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٣ ملايين، ٧٠% منهم نساء حتى عام ٢٠١٨، وتبلغ نسبة النساء العاملات في الجهات الحكومية ٥،٤٤%.

٤- <u>أداء مؤسسة تمويل متناهية الصغر فى مصر:</u> مصر هي الدولة الثانية على مستوى العالم التي تطلق جائزة ختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات الخاصة والعامة للاعتراف بالأداء المتميز لتلك المنظمات وتحقيق نتائج ملموسة في المساواة بين الجنسين، وقد فاز جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر MSMEDA كأول جهة تحصل على هذا الختم في مصر والمنطقة العربية.

<u>ثالثا: محور التمكين الاجتماعي:</u>

- تمثل نسبة الفتيات ٥٤٪ من إجمالي طلبة الجامعات. تمثل الإناث نسبة ٥,٤٦ ٪ من حاملي درجتي الماجستير والدكتوراة.

- نسبة النساء تمثل ٦,٤٨٪من إجمالي الأساتذة في الجامعات، وتستفيد النساء بنسبة ٨٩ ٪ من برامج الحماية االجتماعية، من خلال برنامج التكافل والكرامة، وتخصيص ٢٥٠ مليون جنيه مصري لخدمات رعاية الطفل من الموازنة العامة للدولة.

- تمثل نسبة النساء ٦٥٪ من المستفيدين من برامج التدريب للجهات الحكومية، واستفاد ٣٨ مليون امرأة من دعم التموين الخبز والدقيق، واستفادت ٣٤ مليون امرأة من بطاقات الحصص الغذائية.

- استفادت ١٠ ملايين امرأة من دعم الرعاية الصحية، .استفادت ٨ ملايين امرأة من خدمات الأسرة والصحة الانجابية.

- يكفل الدستور المصري لعام ٢٠١٤ حماية ورعاية الأمومة والطفولة، والنساء المعيلات والمسنات والنساء الأكثر احتياجا.

- تبني واستمرار برنامج لاستخراج بطاقات الرقم القومي ؛ حيث تم إصدار ٧٠٠٠٠٠ بطاقة هوية للنساء بهدف ممارسة حقوقهن الدستورية وتيسير وصولهن للخدمات المقدمة من الدولة.

- إطلاق برنامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة" ليصل إلى ٥٦٣ قرية و ٣٤٥ مركز في ٢٧ محافظة مع حوالي ٢ مليون امرأة، ٨٠ ٪ من النساء هن المستفيدات من البرنامج بهدف تحسين الاستهلاك الأسري.

- اطلاق برنامج السكن الكريم للأسر الأكثر فقرا فى العشوائيات، بهدف تطوير الأحياء العشوائية والقرى الفقيرة إلى مناطق مناسبة لضمان حياة آمنة وكريمة للمواطنين مما له من تأثير مباشر على سلامة ورفاهية العديد من النساء والفتيات، وقد وصل عدد المستفيدين إلى عدد ٤٣٣٠ مستفيد.

- إصدار خطة جديدة لسياسة التأمين االجتماعي "شهادات أمان" حيث وفرت الحكومة الشهادة لنحو ٥٠٠٠٠ امرأة مصرية معيلة بلا مقابل.

مبادرة الاتاحة:

- بدأت محافظات مصر في الالتزام بتطبيق مبادىء الاتاحة للأشخاص ذوي الاعاقة في الجهات الحكومية والمشروعات الجديدة المتطورة، والذى تم اطلاقه لتوعية الشباب والشابات بمسؤوليات الزواج فى برنامج المقبلين على الزواج والمتزوجين حديثا.
- الوعي بأهمية االكتشاف المبكر لسرطان الثدي بالنسبة للنساء اللائي بلغن ٢٦ سنة.
- اطلاق برنامج " لخدمة الوطن " وهو الأول من نوعه والذي يستهدف ما يقرب من ٧٠٠ من الواعظات والراهبات وخادمات، واطلاق برنامج "معا فى الكنائس ومدرسات مدارس الأحد للتوعية بموضوعات مثل الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة، ومكافحة العنف ضد المرأة والختان، ومناهضة الزواج المبكر.
- مبادرة "١٠٠ مليون صحة " للكشف عن التهاب الكبد الوبائي ومرض السكري وارتفاع ضغط الدم ومؤشر كتلة الجسم.

رابعا: محور الحماية لتمكين المرأة:

فى هذا الممجال تمت الانجازات التالية:

- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة التي أقرها مجلس الوزراء ومشاركة ٢٠ وزارة سنة ٢٠١٥.
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للاناث (الختان) سنة ٢٠١٦.

- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية سنة ٢٠١٥، وإطلاق دراسة مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر لدعم عملية صنع السياسات.

وجدير بالذكر أن مصر هي أول دولة عربية تجري هذا المسح. ومن أبرز النتائج أن ١٠% من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٨ - ٦٤ سنة تعرضن للتحرش في شوارع مصر، وأن ٧% من النساء اللاتى تتراوح أعمارهن بين ١٨ - ٦٤ سنة تعرضن للتحرش في وسائل النقل العام في مصر، ونسبة ١٨% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ - ٦٤ سنة يتعرضن للعنف من أحد أفراد الأسرة في مصر.

المبحث الرابع

الاطار المؤسسى ودور منظمات المجتمع المدنى

لتمكين المرأة ومشاركتها فى تحقيق التنمية المستدامة

مقدمة:

المرأة المصرية تمثل ما يقرب من ٤٨،٩% من عدد السكان مما يعكس أهمية الاستفادة من مجهوداتها بإعتبارها نصف المجتمع. وتعتز المرأة المصرية بأن تأتي الاشارة إلى حقوقها في الدستور الجديد الصادر عام ٢٠١٤ في باب الدولة والمقومات الأساسية، وهو تطور يؤكد على إهتمام الدولة بالمرأة المصرية ودورها في المجتمع.

وقد تضمن الدستور أكثر من ٢٠ مادة تخص المرأة أو تستفيد منها. وألزم الدولة بإتخاذ تدابير للقضاء على كافة أشكال التمييز، كما نص على إنشاء مفوضية مستقلة لمكافحة التمييز، واتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية. كما نص الدستور في المادة ٢١٤ منه على استقلالية المجلس القومي للمرأة، وان يؤخذ رأيه في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة به باختصاصات عمل المجلس فى مجال حماية وتمكين المرأة المصرية.

ومنذ اندالع ثورتي ٢٠١١ ، ٢٠١٣ تم إعادة تشكيل المجلس القومي للمرأة مرتين الأولى في فبراير ٢٠١٢ والثانية في فبراير ٢٠١٦ ليترجم المباديء الدستورية المنصوص عليها، فتم تعيين امرأة من ذوات الاعاقة، وامرأة ريفية ضمن الأعضاء الثلاثين للمجلس القومي للمرأة كما تم استحداث لجان متخصصة لكل منهما،

للعمل على تطوير الجهود والارتقاء بالخدمات المقدمة لكليهما. وفى عام ٢٠١٨ استبدل قرار ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ المنشئ للمجلس بالقانون رقم ٣٠ لتنظيم عمل المجلس القومى للمرأة.

ازدادت أواصر التعاون بين المجلس القومي للمرأة والهيئات الحكومية وغير الحكومية من مؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات المعرفة والبحوث على المستوى الوطني من خلال توقيع بروتوكولات تعاون، وممارسة أنشطة مشتركة تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، كذلك امتد التعاون ليشمل زيادة المشاركات مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة التالية: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا ESCWA) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين Women UN وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات UNODC ومنظمة العمل الدولية ILO والبنك الدولى Bank World ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والاتحاد الاوروبي EU .[١]

ويعرض تقرير رسمى الانجازات والتحديات والعوائق نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدار السنوات الخمس ٢٠١٤- مارس ٢٠١٩، في مجال دعم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وقد شهدت مصر تقدما فى الجوانب السياسية الداعمة والالتزام بالحقوق الدستورية للمرأة، وتخطيط استراتيجيات وبرامج تنفيذية تقوم بها جهات حكومية وغير حكومية.[٢]

(١) أنظر: جمهورية مصر العربية: تقرير جمهورية مصر العربية عن التقدم فى تنفيذ منهاج عمل بيجين عن الفترة من ٢٠١٤ حتى مارس ٢٠١٩. الفصل الثانى.

(٢) أنظر: جمهورية مصر العربية: تقرير جمهورية مصر العربية عن التقدم فى تنفيذ منهاج عمل بيجين ... المرجع السابق.

لقد أكد الدستور المصري ٢٠١٤ على قيم العدالة والمساواة حيث اشتمل على أكثر من ٢٠ مادة دستورية لضمان حقوق المرأة في شتى مجالات الحياة. وتمثل الاطار المؤسسى فى أن أنشأ المجلس القومي للمرأة مرصد مصر الوطني للمرأة ENOW لضمان وجود متابعة صارمة للاستراتيجية والذي يتابع تنفيذها من خلال التطبيق الصارم لآليات الرصد والتقييم، وتتضمن وضع أسس ومؤشرات المتابعة لقياس التقدم المحرز وتتبعه، وقد استخدمت تلك المؤشرات والدراسات حوالي ١٢٠ ألف مرة منذ إطلاق بوابة المرصد. وتعد مصر هي الدولة الأولي التى قامت بتوطين الأهداف الكمية للتنمية المستدامة على مستوى المحافظات وبدأت في توظيفها لضمان مشاركة المجتمع بأسره وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

المطلب الأول: المؤسسات الوطنية المنوط بها تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

أولا: انشاء المجلس القومى لحقوق الانسان:

توجود حديثا مؤسسة وطنية لحقوق الانسان فى جمهورية مصر العربية وهى المجلس القومى لحقوق الانسان، وقد استحدث دستور٢٠١٤ في المادة ٢١٤ منه حق إبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاك يتعلق بمجال عمل المجالس القومية المستقلة ومنها: المجلس القومي لحقوق الانسان والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الاعاقة.

كما كفلت ذات المادة لهذه المجالس الأربعة ضمانات استقلال وحياد أعضائها واستقلالها الفني والمالي والاداري واخذ رأيها في مشروعات القوانين واللوائح

المتعلقة بها وبمجال أعمالها. تشمل اختصاصات المجلس القومي لحقوق الانسان إعداد تقارير سنوية لرصد وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ومن ضمنها انتهاكات حقوق المرأة والطفل والدراسات لتحديد الأبعاد النفسية والاجتماعية والجنائية المترتبة على تعرض النساء للعنف، كما يقوم بمراجعة كافة التشريعات القائمة والتوصية بتنقيتها مما يخالف أو يتعارض مع مبادئ حقوق الانسان ومناهضة العنف والتمييز ضد المرأة.

وقد تناولت خطة المجلس القومى لحقوق الانسان مطالبة البرلمان بالتعجيل باصدار حزمة من التشريعات تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الانسان ومنها اصدار مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة، ومشروع قانون حظر التمييز بين المواطنين وتكافؤ الفرص بجانب تدريب الكوادر من المحاميين على تقديم المساعدة القانونية الالزامة لضحايا انتهاكات حقوق الانسان والمعنفات من النساء والفتيات.

وقد شارك المجلس القومى لحقوق الانسان مع المجلس القومي للمرأة فى اعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ٢-١٥ – ٢٠٢٠، والاستراتجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

أعلنت مصر البدء في إعداد الخطة الوطنية المصرية الأولى حول تعزيز دور المرأة في مجال صنع وحفظ وبناء السلام تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الصادر عام ٢٠٠٠، والذي نص على أهمية اتخاذ المزيد من التدابير لتفعيل دور المرأة في كافة مستويات صنع القرار وفي منع الصراعات وحلها وفي حفظ وبناء السلام. وذلك تأكيدا علي توجه الدولة لتعزيز دور المرأة المصرية في كافة المجالات.

ثانيا: انشاء المجلس القومى للمرأة:

المجلس القومي للمرأة هو الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة، منشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ ويتبع رئيس الجمهورية. وفي عام ٢٠١٨ تم اصدار القانون رقم ٣٠ لتنظيم عمل المجلس القومي للمرأة.

وينص الدستور في المادة ٢١٤ منه على استقلالية المجلس القومي للمرأة، وان يؤخذ رأيه في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة به، وباختصاصات عمل المجلس فى مجال حماية وتمكين المرأة المصرية وبمجال عمله. وتم إعادة تشكيل المجلس القومي للمرأة مرتين الأولى في فبراير ٢٠١٢ والثانية في فبراير ٢٠١٦ ليترجم المباديء الدستورية المنصوص عليها، فتم تعيين امرأة من ذوات الاحتياجات الخاصة، وامرأة ريفية ضمن الأعضاء الثلاثين للمجلس القومي للمرأة كما تم استحداث لجان متخصصة لكل منهما، للعمل على تطوير الجهود والارتقاء بالخدمات المقدمة لكليهما.

يتكون المجلس من ثلاثين عضوا من بين الشخصيات العامة وذوي الخبرة في شئون المرأة والنشاط الاجتماعي وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويصدر بتشكيل المجلس قرار رئيس الجمهورية ،ويختار المجلس في أول اجتماع له رئيسا للمجلس.

ويختص المجلس بالتالى:

- **اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شئون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة. والمجلس القومى للمرأة هو الآلية الوطنية المعنية بالمرأة في العملية المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.**

- وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها.
- متابعة وتقييم السياسة العامة في مجال المرأة والتقدم بما يكون لديه من مقترحات ومالحظات للجهات المختصة في هذا الشأن.
- إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة، والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بأوضاع المرأة.
- إبداء الرأي في جميع االتفاقيات المتعلقة بالمرأة.
- تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشئون المرأة.
- إنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة وإجراء الدراسات في هذا المجال.
- عقد المؤتمر والندوات وحلقات النقاش والبحث في الموضوعات التي تخص المرأة.
- تنظيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة في المجتمع وبحقوقها وواجباتها. وإصدار النشرات والمجالت والمطبوعات المتصلة بأهداف المجلس واختصاصاته. وبحث الموضوعات التي يحيلها رئيس الجمهورية للمجلس.

المطلب الثانى: الاطار المؤسسى لتمكين المرأة فى العمل السياسى:

أولا: مشاركة المرأة فى السلطات الثلاث: التنفيذية والقضائية والتشريعية:

(١) مشاركة المرأة فى مجلس الوزراء:

يبلغ عدد الوزراء فى الحكومة ٣٣ وزيراً، من بينهم أربع وزيرات بنسبة ١٢%، وزيرة التضامن الاجتماعى، ووزيرة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى، ووزيرة الاستثمار والتعاون الدولى، ووزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج، وتعد هذه النسبة هى الأعلى مقارنة بالسنوات السابقة.

الفترة من ٢٠١٣ الى ٢٠١٧ شهدت ارتفاع فى أعداد النساء بالحكومات المتعاقبة .بينما لا يمكن النظر إلى هذه الزيادة العددية بأنها انعكاس لتوجه سياسى يهدف إلى تعزيز مشاركة النساء فى شغل المناصب القيادية.

ويلاحظ تولى الوزيرات نفس الحقائب الوزارية التى اعتاد تخصيصها للنساء منذ أن قام الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٦٢ بتعيين أول فى منصب وزيرة الشؤون الاجتماعية، وفى الحكومات الأنظمة المتعاقبة خلال الخمس عقود الماضية، فانحصرت النساء فى الوزارات الأقرب إلى دور الرعاية والأدوار التقليدية للنساء التى يفرضها المجتمع، عدا استثناءات محدودة حيث شغلت الوزيرات بعض وزارات مختلفة عما مضى خلال العقدين الأخيرين مثل الاستثمار والتعاون الدولى، بينما يحتكر الرجال تاريخياً المناصب الوزارية السيادية.

أ- مشاركة المرأة فى الوظائف الإدارية العليا:

تتعرض النساء لأشكال مختلفة من التمييز والعنف داخل أماكن العمل، منها تقسيم العمل على أساس النوع واتساع الفجوة النوعية لصالح الرجال فى الأجور، ويتبنى الرجال فى العمل النظرة التقليدية والنمطية لأدوار النساء بأن مكانها الأساسى داخل المنزل ولا يوجد اعتراف بمساهمتها الاقتصادية.

وتردد قيادات عليا لذات الخطاب المحافظ تجاه النساء وتستخدمه لتبرير عدم اتخاذ اجراءات من أجل العمل على تطبيق سياسات تشغيل تلبى احتياجات النساء والرجال على أساس تكافؤ الفرص والمساواة .تكشف الاحصائيات الرسمية عن انخفاض نسبة النساء فى الوظائف الإدارية العليا. ويُلاحظ أن نسبة النساء اللاتى تشغلن مناصب المدير العام أعلى مقارنة بالدرجات الوظيفية الأخرى، وتقل هذه النسبة كلما صعدنا إلى الدرجات الوظيفية الأعلى.

ب - مشاركة المرأة فى السلك الدبلوماسى والقنصلى:

رغم دخول النساء مجال العمل فى السلك الدبلوماسى والقنصلى وشغلها منصب سفيرة فى الستينيات وهى أعلى وظائف السلك الدبلوماسى، لكن لاتزال نسبة النساء ضعيفة مقارنة بنسبة الرجال فى شغل هذه الوظائف وفقاً للبيانات الخاصة بنسب الأعضاء فى السلك الدبلوماسى والقنصلى الصادرة عن وزارة الخارجية عن عام ٢٠١٢ حيث تبلغ نسبة النساء ٢٢،٥% والرجال ٧٧،٥%.

(٢): مشاركة المرأة فى السلطة القضائية:

رغم اشتغال النساء فى مصر بالقانون منذ ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أنه لم تُعين سيدة فى وظيفة قاض إلا فى عام ٢٠٠٣، وهى المستشارة تهانى الجبالى، أول

قاضية بالمحكمة الدستورية، وعُينت بعد ذلك ٣١ قاضية فى عام ٢٠٠٧، وعُينت مجموعة أخرى فى عام ٢٠٠٨، ثم مجموعة ثالثة فى عام ٢٠١٥ تضم ٢٦ امرأة عينت كقاضيات محاكم الدرجة الأولى، ليصبح إجمالى عدد القاضيات ٦٦ قاضية من إجمالى ما يقرب من ١٦ ألف قاضى فى مصر.

ومجلس الدولة لم يعين به نساء حتى بعد صدور الدستور ٢٠١٤، والذى تضمنت مادته رقم ١١ نص صريح بشأن أحقيه النساء فى التعيين فى الهيئات القضائية دون تمييز ضدهن، ونصت المادة ٩٣ من الدستور على أن تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التى تصدق عليها مصر وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة، وبموجب هذه المادة تصبح اتفاقية ملزمة تمشيا مع الاتفاقية الدولية بشأن إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء، وتم التصديق عليها فى ١٨ سبتمبر ١٩٨١، ونُشرت بالجريدة الرسمية فى العدد رقم ٥١ بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٨١، وتضمنت هذه الاتفاقية نصوصاً واضحة بشأن المساواة فى الحق فى العمل، وتلزم الدولة باتخاذ تدابير واجراءات للتصدى لجميع أشكال التمييز.

أ- مشاركة المرأة فى هيئة النيابة الإدارية:

تعد هيئة النيابة الإدارية هيئة قضائية مستقلة تتبع وزير العدل، أنشئت بموجب القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤، ويُعين رئيس الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية، ويؤدى اليمين أمامه.

ويلاحظ أن نسبة تمثيل النساء فى هيئة النيابة الإدارية على مستوى الإجمالى بلغت ٤٢% مقابل ٥٨% للرجال، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٦٢،٣% للمعينات على درجة وكيل النيابة، ونسبة ٦٢،١% للمعينات على درجة مساعد نيابة، بينما نجد

أقل نسبة لهن كانت للمعينات بدرجة وكيل عام أول حيث لا تتعدى نسبتهن ٨،٥% % مقابل ٩١،٥% للذكور.

يلاحظ اتساع الفجوة النوعية داخل الهيئات القضائية لصالح الرجال، واختلاف نسبة تمثيل النساء داخل كل هيئة عن الأخرى حسب موقف كل منها. ففى الوقت الذى لا تقبل النيابة العامة نساء وأعلنت الجمعية العمومية لمجلس الدولة عن عدم قبول تعيين نساء، واستمر هذا الموقف بعد صدور المادة ١١ من دستور ٢٠١٤ التى تنص صراحة على تولى النساء الوظائف فى الهيئات القضائية.

(٣): مشاركة المرأة فى السلطة التشريعية:

حصلت المرأة المصرية لأول مرة على حق التصويت والترشح لعضوية البرلمان بموجب دستور ١٩٥٦، وأجريت الانتخابات عام ١٩٥٧ وفازت عضوتان، ومنذ هذا التاريخ وتمثيل النساء فى البرلمان فى ارتفاع وانخفاض، وارتبط ارتفاع نسبة تمثيل النساء فى البرلمان بتطبيق آلية التمييز الايجابى، التى اخذت أشكالًا مختلفة فى تخصيص المقاعد للنساء.

طبقت مصر فى عام ١٩٧٩ نظام تخصيص المقاعد للنساء(كوتا)، فتم تعديل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ ونتيجة لهذا التخصيص شهد برلمان ١٩٧٩ زيادة فى نسبة تمثيل المرأة.

أ - تطور عضوية النساء بالبرلمان المصرى:

يلاحظ أنه قد ارتبطت أعلى معدلات مشاركة للنساء فى مجلس النواب بتخصيص كوتا ٢٠١٥، وباستثناء المجالس السابقة كانت نسب تمثيل النساء فى البرلمان محدودة للغاية. وأجريت انتخابات برلمان ٢٠١٥ والمجتمع يمر بحالة استقطاب بسبب تصاعد الأحداث الإرهابية وعدم الاستقرار، ومع ذلك يلاحظ نجاح ١٩

امرأة فى الفردى، وللمرة الأولى ينجح هذا العدد من النساء فى الفردى بالبرلمان، وتمتلك هؤلاء النساء خبرات متنوعة، فمنهن من كان لديها خبرة المشاركة السابقة فى العملية الانتخابية، ومنهن من خاضت الانتخابات لأول مرة ولم يكن لها سابق خبرة بالاشتغال بالعمل العام.

تتشكل أحزاب التيار الديمقراطى من أحزاب تأسست بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وهى أحزاب متنوعة سياسيا، وهى أحزاب العدل والدستور والتحالف الشعبى والتيار الشعبى، وحزب الكرامة الذى تأسس قبل ٢٠١١. وكان لها مواقف معلنة تجاه قضايا النساء وأنشطة مشتركة فى هذا الشأن ومن بين قيادات أغلب هذه الأحزاب ناشطات نسويات.

لقد أسهمت آلية تخصيص المقاعد فى زيادة أعداد النساء بالبرلمان؛ لكنها تظل إجراءً منقوصاً طالماً لم يتم دمج النساء فى العملية الانتخابية وتعزيز قدراتهن فى كسب ثقة جمهور الناخب، وتحفيزه على اختيار النساء. ويرى البعض أن مثل هذا النوع من الكوتا لا يسهم فى دمج النساء فى العملية الانتخابية، بل يعزلهن عن المنافسة مع الرجال .كذلك، فإن فيتم تحميل كوتا النساء« حصص متعددة » استخدام كوتا النساء بأن تمثل نسب المسيحيين والعمال والفلاحين وذوى الإعاقة، وكأن الاتجاه هو أن يتم جمع كل الفئات الأضعف فى كوتا واحدة، وليس الهدف هو إتاحة الفرصة لمزيد من المشاركة لهؤلاء النساء، وانتقاص هذه الاتجاه من قدر النساء وأن من حقهن المساواة الكاملة مع الرجل.

ثانيا: مشاركة المرأة فى الأحزاب السياسية والمجتمع المدنى، النقابات والمنظمات غير الحكومية:

(١): مشاركة المرأة فى الأحزاب:

تم رصد ١٢ حزب من مختلف التيارات السياسية اليسارية والليبرالية والناصرية، وهى أحزاب العدل - المصرى الديمقراطى الاجتماعى - مصر الحرية - الدستور- المصريين الأحرار -التحالف الشعبى الاشتراكى - حزب تيار الكرامة - التجمع -الوفد - الإصلاح والتنمية - المحافظين - العربى الناصرى.

تنص لوائح سبعة أحزاب على تأسيس لجنة للمرأة (العدل – المصرى الديمقراطى الاجتماعى - المصريين الأحرار - التجمع - العربى الناصرى -المحافظين - الوفد) وهى لجنة عضويتها نسائية وتركز فى عملها على قضايا النساء .لا يشترط أن تكون مسؤولة اللجنة فى الهيئة القيادية بالحزب.

ولاتنص لوائح هذه الأحزاب على إجراءات للتمييز الإيجابى، عدا حزبين، حيث تنص لائحة الحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى، على تخصيص نسبة ٢٥% للنساء فى الهيئات القيادية فى الحزب، ونلاحظ أن نسبة النساء فى الهيئة القيادية لهذا الحزب لم تتجاوز ٢٥% فعددهن فى الهيئة القيادية ٩ عضوات من إجمالى ٣٦ عضو.

يجب على الأحزاب والنقابات والمنظمات الحكومية مراجعة لوائحها وبرامج وخطط عملها، وأن تعمل بجدية على وضع سياسات وآليات تضمن التمثيل العادل للنساء وقضاياهن، فتهميش النساء داخل هذه الكيانات يضر بمبادئ الديمقراطية والتمثيل العادل.

(٢): مشاركة النساء فى النقابات المهنية والعمالية:

يلاحظ بشكل عام فى النقابات المهنية والعمالية ضعف تمثيل النساء فى مواقع اتخاذ القرار رغم ارتفاع أعدادهن فى الجمعية العمومية بالنقابات، مما يعكس خلل فى مدى عدالة النظم الانتخابية داخل النقابات، فضلًا عن أن أغلب النقابات لا توجد بها لجان للمرأة، وبالتالى تتقلص فرص النساء فى المشاركة فى صنع السياسات العامة الخاصة بالمهنة وطرح قضاياهن فى العمل، فضلًا عن أن سيطرة الثقافة الذكورية داخل النقابات والتواطؤ مع أصحاب الخطاب المحافظ الرافضين لوجود النساء فى مواقع صنع القرار، يجعل النقابات تفقد مبادئ العمل النقابى الأساسية وهى الديمقراطية والتمثيلية والمساواة وعدم التمييز(١).

(٣): مشاركة المرأة فى المنظمات غير الحكومية:

المنظمات غير الحكومية تتخذ أشكالًا قانونية أخرى غير النقابات، ولم تقر أغلب هذه المنظمات آلية محددة داخلها تضمن تحقيق التمثيل العادل للرجال والنساء داخل الهيئات القيادية، وهناك تقسيم داخل المنظمات الحقوقية غير مقصود لكنه ليس منعزل عن الحالة التقليدية فى المجتمع فتعمل أغلب الكوادر الحقوقية النسائية داخل المؤسسات النسوية حيث تتكون غالبية الهياكل التنظيمية لمعظم هذه المؤسسات من النساء، بينما يشغل منصب رئيس المؤسسة فى جميع المؤسسات الحقوقية التى تعمل على قضايا حقوق الأنسان بشكل عام رجل، وتمثيل النساء فى المستويات القيادية الأخرى محدود للغاية، وتزيد صعوبة تمثيل النساء فى الهيئات القيادية ومواقع صنع القرار فى الجمعيات التنموية والخدمية.(٢)

---

(١) أنظر: سامية سعيد إمام، المرأة والحركة النقابية العمالية - دراسة فى الخبرة التاريخية مع تحليل الدورة العاشرة للتنظيم العمالى، المرأة والحركة العمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ومؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، ١٩٩٧. ص ٤٤.

(٢) أنظر:

هويدا عدلى (مؤلف ومحرر): المشاركة السياسية للمرأة. .... مرجع سابق. ص ٤٠.

المطلب الثالث: الاطار المؤسسى لتمكين المرأة اقتصاديا

من الجهود المبذولة لتمكين المرأة اقتصاديا مايلى:

(١): تنفيذ برنامج الأسر المنتجة:

وهو من المشروعات الرائدة في مجال اقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للمرأة الفقيرة، ويهدف إلى مكافحة الفقر ورفع مستوى معيشة الأسرة، من خلال ٣٤٠٠٠ مركز تدريبي على مستوى محافظات مصر، ويتم تنظيم معارض لتسويق منتجات البرنامج.

(٢): تنفيذ مشروع "منتج ريف مصر":

لدعم القدرات الانتاجية والتسويقية للمرأة في المحافظات المصرية بشكل عام، وتلك المشهورة منها بزراعة النخيل ومنتجاته. وعقدت دورات تدريب للنساء القائمات بالتدريب في إطار برنامج (النساء يمضين قدما) وكذلك في مجالات ريادة الأعمال النسائية.

(٣): تنفيذ مشروع "تنمية المهارات الحرفية للمرأة فى صعيد مصر":

استهدف المشروع ٩٠٠٠ سيدة من خلال عقد دورات تدريبية في مجالات محو الأمية والتوعية السياسية والمهارات المتخصصة وإدارة المشروعات، وتم في إطار المشروع صرف مبلغ ٢ مليون جنية كقروض دوارة لعدد ٢٠٠ سيدة.

كذلك تم تنفيذ مشروع "بناء مرونة نظم الأمن الغذائي بصعيد مصر" للمرأة الريفية، الذي يستهدف تقديم آليات للتصدي لظاهرة التغيرات المناخية، كما يقوم المشروع بمنح قروض عينية.

(٤): انشاء المجلس القومى للمدفوعات:

صدر قرار رئاسي في فبراير ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية. كما وقع البنك المركزي المصري مذكرة تفاهم غير مسبوقة مع المجلس القومي للمرأة، وهو أول بنك مركزي على مستوى العالم يوقع مذكرة تفاهم مع آلية نسائية وطنية.

(٥): تشجيع الادخار والتعامل بالمنتجات المالية والمصرفية:

تم اطلاق خطط الادخار المالي تحت عنوان" نموذج مجموعات االدخار والقروض في القري VSLAS وقد استفاد من هذا المشروع أكثر من ١٨٠٠٠ مستفيدة. وتوعية للمرأة المصرية في جميع محافظات مصر بالمنتجات المالية والمصرفية، والتى وصل عددهن إلى ٥٩٠٠٠ امرأة في عام ٢٠١٨. والمرحلة الأولى من تدريب مدربين TOT من ٨٨٣ امرأة ريفية على أرض الواقع على مفاهيم الشمول المالي في ٢٧ محافظة في مصر. واطلاق حملة إعلامية مخصصة للشمو ل المالي وزيادة المعرفة والثقافة المالية لتغيير الثقافة المجتمعية المغلوطة.

المطلب الرابع: الاطار المؤسسى لتمكين المرأة اجتماعيا والحماية

أولا: تنفيذ مشروع "تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة ":

يهدف المشروع الى تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة المصرية وضمان مشاركتها في تنمية مجتمعاتها، من خلال ايجاد فرص عمل مدرة للدخل للمرأة المعيلة والفقيرة.

تم إطلاق أول مركز للتطوير وريادة االعمال المجتمعي وينفذ برامج تطوير القدرات في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع شركة ميكروسوفت مصر في عام ٢٠١٦ وتعمل الدورات على بناء قدرات الفتيات خريجي الجامعات الحكومية في مجال علوم الحاسب الآلي وخلق التوعية بالفرص المتاحة لهن في مجال البرمجيات وكيفية استخدامها في مجال ريادة الأعمال. وتم الوصول إلى مليون شاب وفتاة من خلال مبادرة "مصر تعمل " بهدف بناء مهاراتهم وتوفير الخدمات لهم مع التركيز بشكل خاص على التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التوظيف.

ثانيا: إطلاق حملات طرق الأبواب:

استهدفت الحملة حوالي ٦ مليون امرأة من خلال الزيارات الميدانية على مدى ٣ سنوات، تعتمد الحملة على التواصل المباشر مع النساء في القرى وتناولت موضوعات مثل: العنف ضد المرأة، وقانون الأحوال الشخصية،

والحقوق القانونية، ومخاطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان)، والمشاركة السياسية للمرأة وغيرها من قضايا المرأة.

أطلقت حملة "متخليش محطة توقفك" في واحدة من أبرز ٤ محطات مترو أنفاق بمحافظة القاهرة لرفع الوعي حول: مكافحة التحرش الجنسي، وتنظيم الأسرة، وتشجيع تعليم الفتيات، والقضاء على الزواج المبكر ويوجد ٢،٥ مليون متردد على المترو يوميا.

أقر الدستور المصري في مواده أرقام ٨ و٧٨ و١٨٠ بالحق في تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين وبتحقيق العدالة االجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، وكذلك تخصيص ربع عدد المقاعد للمرأة في المجالس المحلية بنسبة ٢٥% كما تتيح الحكومة المصرية للمرأة في الريف المشاركة كعضو في المجالس المحلية التنفيذية بالتعيين .

ثالثا: مشروع الرائدات الريفيات:

تم إنشاء كيان قانوني لتنظيم عمل الرائدات الريفيات في كافة محافظات مصر، بإنشاء عدد ٢٧ جمعية أهلية لهن بكل محافظة من محافظات الجمهورية ويتركز نشاط المرأة الريفية في عدد معين من القطاعات الاقتصادية، إلا أن أغلبية عمالة النساء الريفيات تتركز في قطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك بنسبة ٥٣،٨% من إجمالي عمالة المرأة الريفية عام ٢٠١٧ وتتميز الزراعة في مصر بمشاركة المرأة في أغلب المهام الزراعية المختلفة كما يشاركن فى مراحل الانتاج الزراعي بكافة انواعه، وتبلغ نسبة بطالة النساء الريفيات نحو ١٨،٨% مقابل ٧،١% للرجال فى الريف لعام ٢٠١٧. ويجرى الاهتمام بتنمية المرأة الريفية في مصر باعتبارها تمثل الركيزة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في إحداث التنمية الزراعية.

وتولى الدولة اهتماما كبيرا لأنشطة تعتبر من أهم االنشطة االقتصادية في مصر. ويتسع مفهوم المرأة الريفية ليشمل شرائح النساء اللاتي يقطن البيئة الريفية والصحراوية، والتي تضم نحو ٤٦٢٥ قرية مصرية بتوابعها، حيث تقدر تلك الشرائح السكانية من النساء وقاطنات الريف بما يعادل ٢٧،٨% من سكان مصر.

رابعا: اقامة مخيمات بيئية بعنوان "التصدي لتغييرات المناخ وآثاره":

بهدف تدريب السيدات وتشجيعهن على الانخراط في الصناعات الصديقة للبيئة مثل مشروعات تدوير النفايات، والزارعات العضوية، وإنتاج الغاز الحيوي والطاقة البديلة، استهدفت إطلاق مبادرة الطاقة بالبطاقة بالتعاون مع الشركة القابضة لكهرباء مصر ومشروع تحسين كفاءة الطاقة والحد من انبعاث غازات الانحباس الحراري.

وفى هذا الصدد فان تنفيذ القوانين والسياسات المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين تساهم فى الحد من مخاطر الكوارث، ومقاومة تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته، وعلى سبيل المثال، فان من القوانين التي تتصدى للمخاطر التي تواجهها النساء في حالة حدوث كارثة، إصدار قانون الاسكان الاجتماعي رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ الذي يهدف لتوفير وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود، وإنشاء صندوق لتمويل الاسكان الاجتماعي، حيث تم إطلاق مشروعات جديدة لبناء حوالي ٢٥٠٠٠٠ وحدة سكنية لسكان العشوائيات، وبرنامج السكن الكريم للأسر الأكثر فقرا بهدف تطوير الأحياء العشوائية والقرى الفقيرة إلى مناطق مناسبة لضمان حياة آمنة وكريمة للمواطنين مما له من تأثير مباشر على سلامة ورفاهية العديد من النساء والفتيات اللائي يعشن في تلك الأحياء العشوائية الفقيرة، وقد وصل عدد المستفيدين إلى عدد ٤٣٣٠ مستفيد.

خامسا: الاطار المؤسسى لمحور الحماية:

فى ظل الاطار المؤسسي لمحور الحماية، كانت أهم الأنشطة مايلى:

- **انشاء مكتب شكاوى المرأة وفروعه في ٢٧ محافظة، حوالي ٦٠ ألف امرأة مستفيدة من خدمات مكتب الشكاوي حتى ٢٠١٨، والتوعية بنظام استقبال ضحايا العنف ضد المرأة، والدعم القانوني، ومحاكم الأسرة وقضايا العنف ضد المرأة.**
- **إنشاء وحدة خاصة للعنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية؛ مع تخصيص خط ساخن بوزارة الداخلية لتلقي أية حوادث عنف ضد المرأة. وكذلك إنشاء وحدة العنف ضد المرأة داخل وزارة العدل لحماية المرأة، وانشاء ٩ دور إستضافة للنساء الناجيات من العنف من خلال المجتمع المدني وتحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي.**
- **إنشاء ٤٤٠ من المستشفيات العامة المتكاملة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحزمة شاملة من الخدمات الصحية ومقدمي الخدمات للضحايا.**
- **انشاء وحدة لمكافحة التحرش في الجامعات الحكومية، بهدف زيادة الوعي بين موظفي الجامعة والأساتذة والطلاب بحقوقهم في حالة تعرضهم للتحرش في الجامعة، وتوعيتهم بآليات الابلاغ والتعامل مع الأطراف المعنية، وأخيرا دعم الضحايا الذين تعرضوا للتحرش، كما أصدر الأزهر دليالً لتدريب القيادات الدينية عن مكافحة العنف ضد المرأة في الاسلام.**
- **اطلاق برنامج تدريبي لمعاوني النيابة العامة والهيئات القضائية المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة لعدد ٧٠٠ مستهدف، وبرنامج تدريبي للمأذونين فى وزارة العدل حول العنف ضد المرأة واصدار دليل استرشادي لوكلاء النيابة العامة حول مختلف قضايا العنف ضد المرأة.**

المطلب الرابع: أهم القيود والعوائق أمام تمكين المرأة

أولا: أهم القيود المعرقلة لتمكين المرأة:

تظل القيود الثقافية فى مصر من أقوى أنواع القيود نتيجة استمرار هيمنة الطابع الذكورى الأبوى على الثقافة السياسية والمجتمعية المتوارثة عبر الأجيال، والتى تتحدد عبر عدد من العوامل أبرزها الخطاب الدينى والثقافة الذكورية الأبوية المسيطرة على المجتمع المصرى بصفة عامة، ما يترك أثره على تصورات المصريين والمصريات بشأن وجود وحرية حركة المرأة فى المجال العام.

ان المرأة المصرية نفسها أسيرة ثقافة جامدة، تنظر إليها على أنها موضوع أكثر من كونها ذات إنسانية فاعلة، وتضع على جسدها وعلى حركتها قيوداً تجعل تفاعلاتها مقيدة، وتعرضها لصور من القسوة والعنف والإهمال بحيث تحل المرأة ثانياً فى معظم الأحيان. وتنتشر هذه الثقافة وتتجذر فى المجتمع بشكل عام، وفى المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية المكتظة بالمهاجرين من الريف على وجه الخصوص، وتجد هذه الثقافة من يدافع عنها وينتصر لها، حتى من جانب المرأة ذاتها فى هذه المجتمعات، فلقد نجحت هذه الثقافة الذكورية فى تحويل المرأة نفسها إلى مدافع عن هذه الثقافة.[1]

(١) أنظر فى ذلك:
هويدا عدلى (مؤلف ومحرر): المشاركة السياسية للمرأة..... مرجع سابق. ص ٢٩.

ثانيا: أهم العوائق التى تواجه تمكين المرأة:

٦- بالرغم من التقدم الذي تم إحرازه، الا أنه مازالت هناك بعض التقاليد الاجتماعية والثقافية الموروثة التي تحول دون تمتع المرأة ببعض حقوقها خاصة في المجتمعات والمناطق الريفية لنقص وعي المرأة ذاتها بحقوقها.

٧- ضعف فاعلية دور الأحزاب في تكوين الكوادر السياسية النسائية القادرة على خوض الانتخابات، وتركيز اهتمامها على التسجيل في جداول الانتخاب بغرض تجميع الأصوات. وتقوم بعض الأحزاب بوضع المرأة في نهاية القوائم مما يؤثر بالسلب على فرص فوزها في الانتخابات.

٨- عزوف القطاع الخاص في بعض الحالات عن الالتزام بحقوق المرأة والالتفاف حول ذلك، كما أن الممارسات الفردية في بعض أماكن العمل قد تحول دون وصول المرأة إلى المناصب الأعلى، وضعف دور النقابات المهنية في دعم المرأة، والتصدي لأية صورة من صور التمييز ضدها في القطاع الخاص، بعكس النقابات العمالية النشطة في هذا المجال.

٩- بالرغم من تزايد نسبة مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني الا أن نسبتها في مواقع اتخاذ القرار مازالت محدودة، فضلا عن عزوف الجيل الجديد عن العمل التطوعي.

١٠- التناول الاعلامي لقضايا المرأة ودعم مشاركتها في كافة المجالات غير كاف، وضعف وعي المجتمع وخاصة المرأة بالمخاطر البيئية الناجمة عن تغير المناخ والتلوث البيئي.

خاتمة وتوصيات:

هذا البحث مكرس لدراسة دور منظمات المجتمع المدنى فى تمكين المرأة لأداء دورها في التنمية المستدامة، ذلك لأن المرأة من أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وبيئة نظيفة خالية من التلوث، ولا يقل دورها عن دور الرجل في إيجاد حلول لتحديات تغير المناخ ودعم الجهود من أجل مستقبل مستدام.

وقد درسنا قضية المساواة بين الرجل والمرأة، وعرضنا مفهوم تمكين ومشاركة المرأة في التنمية المستدامة ومدى مساهمتها في قوة العمل، ومشاركتها السياسية فى الأحزاب، ومشاركتها الاجتماعية فى النقابات ومؤسسات المجتمع المدنى.

واستهدف البحث عرض وتحليل الجوانب المعرفية والعملية التى تصاحب نشاط منظمات المجتمع المدنى وعمليات تمكين المرأة واثبات قدرتها على القيام بدور فعال لتحقيق الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ولتحقيق هدف البحث قمنا بعرض تأصيل نظرى لمفاهيم المجتمع المدنى والتنمية المستدامة وتمكين المرأة، حيث تناولنا بالعرض والتحليل تطبيق استراتيجيات للتنمية البديلة منذ الثمانينيات، واستراتيجية التنمية المستدامة واستراتيجية التنمية البشرية.

وقد شرحنا مفهوم تمكين المرأة وأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومفهوم الدور الاقتصادي للمرأة وأهميته للتنمية المستدامة، من الناحية الاقتصادية وقضية اشتغال النساء في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتناولنا بالعرض والتحليل الاطار القانونى ثم الاطار المؤسسى لتمكين المرأة ومشاركتها فى تحقيق التنمية المستدامة، وركزنا على دور الدستور والاتفاقيات

الدولية فى تمكين المرأة، وعملية اصدار قوانين لتمكين المرأة وحمايتها في مصر، وكذلك الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠.

ونقترح عرض التوصيات التالية:

التوصية لدى أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة باعداد وتنفيذ حملات اعلامية للتوعية بالأجندة الوطنية للتنمية المستدامة وتمكين المرأة.

التوصية بتدريب العاملين فى منظمات المجتمع المدنى، وأجهزة الاعلام بالاطار القانونى والمؤسسى لتمكين المرأة ومشاركتها فى تحقيق التنمية المستدمة.

التوصية لدى المسئولين عن المدارس بتخصيص برامج ومناهج للتوعية بجوانب تمكين المرأة ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة.

التوصية لدى المجلس الأعلى للجامعات بعقد ندوات وبرامج للتثقيف والتوعية لطلبة الجامعات بنشاط منظمات المجتمع المدنى ودورها فى تمكين المرأة وتحقيق التنمية المستدامة.

التوصية لدى المؤسسات الدينية الاسلامية والمسيحية بادراج موضوعات تمكين المرأة ومشاركتها فى تحقيق التنمية المستدامة ضمن أنشطتها.

التوصية لدى المجلس الأعلى للمرأة بالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الانسان والأجهزة السيادية بتصميم وتنفيذ حملات توعية وتعريف للمواطنين بأهمية تمكين المرأة ودورها الفعال فى تحقيق التنمية المستدامة.

التوصية لدى كل من يطلع على هذا البحث أن يجعل من أفكاره علما ينتفع به، ويكون جاهزا للتطبيق فى حياتنا اليومية النابضة بحب التغيير وتحقيق السعادة للمواطن المصرى، وألا تترك قوة العمل الحى المبذولة فى هذا البحث لتنام فى أدراج البيروقراطية الفرعونية.

مراجع الدراسة:

أولا: مراجع باللغة العربية:

أحمد أبو المجد، تعزيز المشاركة السياسية والعامة للنساء داخل الأحزاب والنقابات، مؤسسة قضايا المرأة المصرية، ٢٠١٤.

أحمد شكر الصبيحى: مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط ٢ ، ٢٠٠٨.

أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠.

اماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، القاهرة، ٢٠٠٤.

الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، ١٩٩٧: على الموقع:

www.poger.org/publications/other/undp/governance/undppolicy

الامم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣.

أهداف التنمية المستدامة على الموقع الرسمى للأمم المتحدة على

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/climate-change /:

أيمن عبد الوهاب، تمكين المرأة سياسيا ...الأدوار والاشكاليات، المؤتمر العلمى الخامس لثقافة المرأة، وزارة الثقافة، مايو ٢٠٠٧.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر المساواة بين الجنسين، على الموقع:

http://hdr.undp.org/en/composite/GII

الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٢.

البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة:

http://datatopics.worldbank.org/sdgs

تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣: نهضة الجنوب، تقدم بشرى فى عالم متنوع، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة.

جمهورية مصر العربية: تقرير جمهورية مصر العربية عن التقدم فى تنفيذ منهاج عمل بيجين عن الفترة من ٢٠١٤ حتى مارس ٢٠١٩.

سامية سعيد إمام، المرأة والحركة النقابية العمالية ـ دراسة فى الخبرة التاريخية مع تحليل الدورة العاشرة للتنظيم العمالى، المرأة والحركة العمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ومؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، ١٩٩٧.

سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ، دار قباء ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

شيماء عادل فاضل، خالدية مصطفى عطا: دور المراة في تحقيق التنمية المستدامة، فى:

Journal Of AL-Turath University College 2020, Volume 1, Issue 29, Pages 223-236

صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية – مدخل جديد للقضاء على النكد العام – وتحسين مؤشر السعادة القومية. دار النهضة العربية. الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠١٦.

عبد الباقى الهرماسى: المجتمع المدنى والدولة فى الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم "دراسة مقارنة" فى" المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، لبنان، ١٩ يناير ٢٠٠١.

عبد الحسين شعبان، في فلسفة الدولة والمجتمع المدني – مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، ٢٠٠٩.

عزمى بشارة : المجتمع المدنى - دراسة نقدية " مع إشارة للمجتمع المدنى العربى" : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ، بيروت أكتوبر ٢٠٠٠.

غازى الصوارنى: تطور مفهوم المجتمع المدنى وأزمة المجتمع المدنى ، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة ، ٢٠١٢

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)،" المرأة والسلام والأمن: دور المؤسسات في أوقات السلام والحرب في المنطقة العربية"، الأمم المتحدة، بيروت، يناير ٢٠١٧.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: التقرير العربي للتنمية المستدامة - العدد الأول، بيروت ٢٠١٥.

ليلى عبد الوهاب: منظمات المجتمع المدني، بدون مكان أو تاريخ النشر.

مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، ١٦ أكتوبر ٢٠١٧.

محمد احمد على مفتى: مفهوم المجتمع المدنى والدولة المدنية. دراسة تحليلية نقدية. الرياض ١٤٣٥ ه.

محمد زبن العابدين: مؤسسات المجتمع المدني - الو اقع والطموح. دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع. القاهرة ٢٠١١.

محمد كامل التابعي سليم، التنمية البشرية المستدامة، سلسلة قضايا، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(٢٠)، أغسطس ٢٠٠٦.

مدحت محمد أبو النصر : إدارة منظمات المجتمع المدنى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٧.

منظمة المرأة العربية والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة: المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى المنطقة العربية: دراسة استرشادية. القاهرة، ٢٠١٦.

منى فريد بدران: تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة العربية في وسط عالم العمل المتغيّر، فى: منظمة العمل الدولية: الاجتماع العربى الثلاثى حول مستقبل العمل. بيروت، ٣ أبريل ٢٠١٧.

موقع البنك الدولى : بوابة المجتمع المدنى http://web.worldbank.org/

الموقع الرسمى للمجلس القومى للمرأة http://ncw.gov.eg/ar

الموقع الرسمى لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى:

http://sdsegypt2030.com/

موقع بوابة وزارة التضامن الاجتماعى، الادارة المركزية للجمعيات والمؤسسات الأهلية بوزارة التضامن الاجتماعي، يوم ١٦ يناير ٢٠٢١.

هويدا عدلى (مؤلف ومحرر): المشاركة السياسية للمرأة. الناشر مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، مكتب مصر، القاهرة، ٢٠١٧.

مراجع بالانجليزية والألمانية:

(UNEP/ROWA), Sustainable Consumption and Production in the Arab Region,

Administration & Management: An Interactive Journal, Volume 4, No. 4.

Amany Abdel Rahman: civil society exposed" the politics of NGOs in Egypt", Cairo

Ansgar Klein u. a. 2004 (Hrsg.): Zivilgesellschaft und Sozialkapital. Herausforderungen politischer und sozialer Integration, Wiesbaden VS-Verlag .

Ascher, William (2001). Guide to sustainable development and environmental policy. Duke University Press.

Berik, Gunseli atal.: Feminist Economics of Inequality, Development, and Growth, in: Feminist Economics, Vol. 3, 2009.

Bundesministerium für wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung BMZ: Zivilgesellschaft. Abgerufen am 20. September 2019.

Esther Duflo: "Women Empowerment and Economic Development, Journal of Economic Literature 2012, 50(4),

FAO, WOMEN IN AGRICULTURE: Closing the gender gap for de-velopment , 2011. ,

Feminist Economics of Inequality, Development, and Growth. Berik, Gunseli atal. 15, 2009, Feminist Economics, 1 Vol.

Focus on Gender: Women can help lower food losses, Available on: http://www.scidev.net/global/gender/analysis-blog/focus-on-gen-der-women-can-help-lower-food-losses.html

Food & agriculture organization (FAO): The State of Food and Agriculture 2010-2011: Women in Agriculture, closing 1 the gender gap for development Women Empowerment and Economic Development: An Exploratory Study in Pakistan

Food & agriculture organization: The State of Food and Agriculture 2010-2011.

Gosewinkel, Dieter/Rucht, Dieter/van den Daele, Wolfgang/Kocka, Jürgen (Hg.): Zivilgesellschaft – national und transnational, WZB-Jahrbuch 2003.

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/hunger/

https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.FE.ZS?name_desc=false&view=chart

https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/12552 License: CC BY 3.0 IGO.

ILO, "Women at Work: Trends 2016", Geneva, 2016b.

International Labour Office, The ABC of Women Worker's Rights and Gender-Equality, Geneva, 2000.

Jeffrey Sachs: World Happiness Report 2015

John Burbidge & el.et: Citizen Participation and The Rise of Civil Society, New York,

Marlies Glasius & Mary Kaldor: "The State of Global Civil Society: Before and After September 11," in Global Civil Society. Edited by: Marlies Glasius, et. al. (Oxford: Oxford University Press, 2002.

Neera Chandhoke: "The Limits of Global Civil Society," in Global Civil Society. Edited by Marlies Glasius& et. al. (Oxford University Press, 2002, .

PAYFORT Blog, "Female Entrepreneurs in the Middle East", Infographic, 2016,

Rupert Graf Strachwitz, Eckhard Priller, Benjamin Triebe: Handbuch Zivilgesellschaft. De Gruyter, Berlin 2020

UN FAO, Gender Rights and Land, 2014.

UN. Sustainable Development Goals. [Online] http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/gender-equality/.

United Nations. 2005. Progress towards the Millennium Development Goals, 1990–2005.

Women and sustainable development goals, available on:http://www.cpahq.org/cpahq/cpa-docs/2322UN%20Women%20Analysis%20on%20Women%20and%20SDGs.pdf

World Bank. "Gender and Development in the Middle East and North Africa", Washington DC,2003 http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20262206/genderoverview.pdf

World Bank. 2011. World Development Report 2012: Gender Equality and Development. Washington, D.C.

World Economic Forum. "The Global Gender Gap Report". 2017